

التَّضْمِينُ وَالنِّيَابَةُ فِي تَفْسِيرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّعْرَاوِيِّ

Overrunning and Substitution in the interpretation of Sheikh Muhammad Metwally Al Shaarawi

د . محمد بن مرعي بن محمد الحازمي .

mmhazmi@uqu.edu.sa

جامعة أم القرى - (السعودية)

تاريخ النشر: 2020/12/21	تاريخ القبول: 2020/12/15	تاريخ الإرسال: 2020/09/10
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

وتناول البحث التبديل والتجاوز في تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي. تكمن أهمية البحث في توضيح آراء النحاة والمترجمين في بعض الآيات التي قد تشمل التجاوز والإبدال. إضافة إلى رأي الشيخ محمد الشعراوي فيهم في معرفة ما يميز الشيخ الشعراوي ممن سبقوه. يتكون البحث من مقدمة ومقدمة وتسعة فصول تليها الخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. تتكون المقدمة من خطة البحث وأهميتها ومنهجيتي في دراسة موضوعات تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي. تتكون المقدمة من فصلين. الأول عن اسمه، ولادته وتربيته، وحياته المهنية، وامتيازاته، وعضوياته، وشعره وكتبه، والثاني: الاستبدال والتجاوز، وتعريفهما في اللغة والاستبدال، والتجاوز بين القياس والسمع، والخلاف بين البصريين والكوفيين (من مدينتين في العراق) في التنازل والتجاوز

الكلمات المفتاحية: التضمين - النيابة - النحاة - التفسير

Abstract

The research dealt with the Substitution and the Overrunning in the interpretation of Sheikh Muhammad Metwally Al-Shaarawi. The importance of the research is to clarify the opinions of the grammarians and interpreters, in some verses that may include and the Overrunning and Substitution. In the addition to the opinion of Sheikh Muhammad Al-Shaarawi about them to find out what distinguished Sheikh Al-Shaarawi from those who preceded him. The research consists of an introduction, preface, nine chapters, followed by the conclusion, and a list of sources and references. The introduction consists of the research plan and its importance and my

methodology in studying the topics in interpretation of Sheikh Muhammad Metwally Al Shaarawi. The preface consists of two chapters..

Key words: inclusion - prosecution - grammarians - interpretation

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد :

فإن من مظاهر اتساع اللغة العربية نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، والتضمين في الأفعال، وقد جاءت آيات في كتاب الله - عز وجل- محتملة للنيابة والتضمين فتعددت آراء النحاة والمفسرين فيها، وقد تتبع آراءهم ووقع اختياري على تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي بعد أن قرأت خواطره وتفسيره للقرآن الكريم، فوقفت على تفسيره لقوله تعالى: ((وَأَصْلِبْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))، وكذا تفسيره لقوله تعالى: ((الَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ))، وحديثه عن الباء، وتخطئة القول بزيادتها في هذا الموضع، فأخذت أبحث في تفسيره في كل المواضع التي هي مظنة القول بالنيابة في حروف الجر، والتضمين في الأفعال فوجدت تحليلاً لتلك الآيات تميز بالجدّة، وحديثاً يجمع الثقافة اللغوية، والتّمكّن في النحو والصرف والبلاغة، وإحاطة بعلم القرآن من أسباب النزول والقراءات؛ مما جعله قادراً على اجتذاب جميع الطبقات بلغة سهلة يسيرة يفهمها غالب من يستمع إليه .

كل ذلك كان دافعاً لي لأعيد النظر، وأجبل خاطر في تلك المواضع في كتاب الله - عز وجل-، وأبحث فيما كتبه المفسرون والنحاة ومعربو القرآن الكريم، والباحثون في معانيه؛ لأجمع ما كتب في التناوب والتضمين، وما أضافه الشيخ محمد الشعراوي، أو وضّحه بأسلوبه وبطريقته في التحليل، وتقريب الصورة؛ لا سيما في المواضع التي يترتب عليها أحكام فقهية كما سنرى في آية الوضوء: ((وَأَيِّدْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)) .

وتأتي أهمية البحث من خلال الوقوف على بعض الآيات الكريمة التي تحتمل التضمين والنيابة، وتحليل أقوال النحاة والمفسرين فيها؛ للوصول إلى فهم شيء من كتاب الله - عز وجل-، واستظهار شيء مما كتبه إمام الدعاة، وأشهر مفسري القرآن الكريم في العصر الحاضر الشيخ محمد الشعراوي، والوقوف على مواطن التميز التي برز فيها رأيه .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد، وتسعة مباحث، تتلوها الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع .

أمّا المقدمة فاشتملت على خطة البحث، وأهميته، ومنهج الباحث في دراسة المسائل في تفسير الشعراوي، وأمّا التمهيد فقد تعرضت فيه لتعريف بالشيخ محمد الشعراوي؛ اسمه وولادته ونشأته، وحياته الوظيفية، وشعره ومؤلفاته، ثم تعريف للنيابة والتضمين في اللغة والاصطلاح، والنيابة والتضمين بين القياس والسّماع، والخلاف بين البصريين والكوفيين في النيابة والتضمين .

أمّا منهج الباحث في دراسة المسائل فأبدأً بذكر الآية موضع الدراسة، والتمهيد بذكر الحرف الوارد في الآية، ومُتعلّقِهِ، وصحة المعنى بذلك التعلّق، والحديث عن تعدي الفعل ولزومه إن كان الفعل مذكوراً في الآية، وصحة تعديّه بالحرف الذي ورد معه في الآية، ثم أذكر آراء المفسرين والنحاة، وتقسيمها، مع مراعاة الترتيب الزمني، وإيراد ما استشهد به أصحاب كل رأي؛ من آيات، أو أحاديث، أو شواهد شعرية، ويعقب ذلك ما ذكره الشيخ الشعراوي في تفسيره وتحليله للآية، وما تفرّد به عمّن سبقه في تفسيره وتحليله لهذه الآية موضع الدراسة، وأختم برأي الباحث في المسألة، أمّا توثيق الآيات فقد اكتفيت بتوثيق الآيات الواردة في المسائل دون الآيات الواردة في المقدمة والتمهيد .

التمهيد:

1 - الشيخ الشعراوي :اسمه وولادته ونشأته: هو الشيخ محمد متولي الشعراوي، ولد في قرية دقادوس بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية في إبريل عام 1911م، وقد عُرف منذ صغره باسم أمين الشعراوي، وقد حرص والده على تعليمه، فحفظ القرآن وله عشر سنوات، والتحق بمعهد الزقازيق الابتدائي عام 1923م، ثم التحق بمعهد الزقازيق الثانوي عام 1932م. انتقل بعدها إلى القاهرة، والتحق بكلية اللغة العربية عام 1937م، وتخرج فيها عام 1941م، وحصل على العالمية وإجازة التدريس عام 1943م.

حياته الوظيفية

عُيّن في المعهد الديني بطنطا عام 1943م، ثم انتقل إلى المعهد الديني بالزقازيق، ثم المعهد الديني بالإسكندرية، وفي عام 1950م انتقل للعمل في المملكة العربية السعودية في كلية الشريعة بمكة المكرمة التابعة لجامعة الملك عبد العزيز - آنذاك - إلى عام 1959م، وفي عام 1961م عُيّن وكيلاً لمعهد طنطا الديني، وفي

نفس العام عُيِّن مديراً للدعوة الإسلامية بوزارة الأوقاف، وفي عام 1962م عُيِّن مفتشاً لعلوم اللغة العربية بالأزهر الشريف، وبعدها بعام عُيِّن مديراً لمكتب شيخ الأزهر حسن مأمون .

في عام 1966م سافر إلى الجزائر على رأس بعثة من الأزهر قضاها في التدريس إلى عام 1970م، عاد بعدها ليعمل مديراً لأوقاف محافظة الغربية، ثم وكيلاً للدعوة ثم وكيلاً للأزهر، عاد بعدها معاراً أستاذاً زائراً بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، وعُيِّن وزيراً للأوقاف عام 1976م، وبقي في الوزارة إلى عام 1978م، وفي أثناء توليه الوزارة أصدر قراراً بإنشاء أول بنك إسلامي باسم بنك فيصل .

بدأ تفسير القرآن الكريم على شاشة التلفزيون عام 1980م، وقد طُبِعَ تفسيره للقرآن الكريم الذي وصل فيه - رحمه الله - إلى آخر سورة الممتحنة، ووفاه الأجل قبل أن يتم القرآن كاملاً، فأضيفت سورتا الصف والجمعة، وجزء عم، واستعان القائمون على طباعته بتفسيره بمسموعات ومرئيات، وأعيد صياغتها بأسلوب قريب من أسلوبه

شعره ومؤلفاته

عُرِفَ الشيخُ محمد متولي الشعراوي ببلاغته وفصاحته، مع بساطة في الأسلوب، وجمال في التعبير، عبّر عن بعض المواقف بالشعر خاصة في أيام شبابه، عندما كان مشاركاً في العمل الوطني، له ديوان شعر باسم ثبات الفكر، وله مؤلفات في التفسير، والسيرة النبوية، وقصص الأنبياء، والفقه، والعقيدة، والأخلاق، أشهرها : تفسير القرآن الكريم، وقصص الأنبياء، وعلى مائدة الفكر الإسلامي، والصلاة وأركان الإسلام، والإنسان الكامل محمد -صلى الله عليه وسلم-، والحلال والحرام، ومعجزة القرآن، والإسراء والمعراج، وعذاب النار وأهوال يوم القيامة، والحصن الحصين، وبين الفضيلة والرذيلة، وقضايا العصر، وكثير من المؤلفات التي جمعت، وتم نشرها، ومن أشهر أقواله ما دونه في مقدمة تفسيره: « خواطري حول القرآن الكريم لا تعني تفسيراً للقرآن، وإنما هي هبات صفائية؛ تخطر على قلب مؤمن في آية أو بضع آيات؛ ولو أن القرآن من الممكن أن يفسر لكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أولى الناس بتفسيره... » (1).

توفي الشيخ محمد الشعراوي 17 يونيو 1998م عن عمر يناهز 87 عاماً (2).

2 - النيابة: تعريفها في اللغة والاصطلاح:

في اللغة : نَابَ الأَمْرُ نَوْبًا وَنَوْبَةً: نَزَلَ، وَنَابَ عَنِّي فَلَانٌ يُتَوَّبُ نَوْبًا وَمَنَابًا أَي: قَامَ مَقَامِي، وَنَابَ عَنِّي فَلَانٌ فِي هَذَا الأَمْرِ نِيَابَةً: إِذَا قَامَ مَقَامَكَ، وَنَابَ الشَّيْءُ عَنِ الشَّيْءِ يُتَوَّبُ: قَامَ مَقَامَهُ، وَأَنْبَتُهُ أَنَا عَنْهُ، وَنَاوَيْهِ: عَاقَبَهُ، وَقِيلَ: نَابَ: لَزِمَ الطَّاعَةَ، وَأَنَابَ: تَابَ وَرَجَعَ، وَالنَّابُ: السِّنُّ الَّتِي خَلْفَ الرُّبَاعِيَّةِ، وَنَابُ القَوْمِ: سَيِّدُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ، وَالنَّائِبَةُ: النَّازِلَةُ⁽³⁾، وَأَصَافَ الكَفَوِيُّ: «ذَكَرَ تَعَلَّبُ فِي أَمَالِيهِ أَنَّهُ يُقَالُ: نَابَ هَذَا عَنِ هَذَا نَوْبًا، وَلَا يَجُوزُ نَابَ عَنْهُ نِيَابَةً، وَهُوَ غَرِيبٌ»⁽⁴⁾ .

في الاصطلاح: قبل تعريف النياية في الاصطلاح أقدم بنبذة يسيرة عن المصطلح النحوي، فهو ثروة ضخمة، وهو واسع في نحو العربية في أصوله وفروعه، وهو مطابق للمنهج الذي أخذ النحاة به أنفسهم؛ لأنه مسائر للأصول اللغوية المنطقية التي التزموها، وقد مرّت المصطلحات النحوية بمراحل زمنية متباينة من حيث نشأتها وتطورها، واشترك في ذلك عدد من العلماء في مختلف العصور؛ حتى أصبحت ثابتة مستقرة، ومن هذه المصطلحات (النياية).

فقد ورد القول بالنياية عند كثير من النحاة واللغويين والمفسرين المتقدمين، ففي الكتاب حديث عن الاتساع في استعمال حروف الجرّ في غير معناها الأصلي: « وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيد، ولام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك،...وباء الجرّ إنّما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»⁽⁵⁾ .

والفراء ينقل قول المفسرين في قوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))، أي: مع الله، ويراها وجهًا حسنًا⁽⁶⁾، وأبو عبيدة يشير إلى مجيء الحروف لمعانٍ شتى، فتأتي الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني، وفي قوله تعالى: ((وَأَصْلَابِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))، يذكر أنّ معناه: على جذوع النخل، وفي قوله تعالى: ((الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) معناه: من الناس⁽⁷⁾.

ويعقد ابن قتيبة بابًا لدخول بعض الصفات مكان بعض، ويستشهد لذلك بالآيات والشواهد الشعرية⁽⁸⁾

والمبرد يذكر دخول حروف الإضافة بعضها على بعض، ويستشهد بقوله تعالى: ((يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ))، أي: بأمر الله، وقوله تعالى: ((أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ))، أي: يستمعون إليه، وقول الشاعر⁽⁹⁾:

هُم صَلَبُوا الْعَبْدِي فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ ... فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعًا

وَيُعَقَّبُ عَلَى كَلِّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يَتَّسِعُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ مَا بَدَأْنَا بِهِ الْأَصْلَ»⁽¹⁰⁾.

وابن السراج ختم حديثه بعد ذكر حروف الجرِّ ومعانيها، بقوله: «واعلم أنَّ العربَ تَتَّسِعُ فِيهَا فَتَقِيمُ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ»⁽¹¹⁾، ولكِنَّه يحدِّد لذلك التناوب شرطاً وهو تقارب المعاني؛ فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاينة المعنى، وإنَّ تباين معناه لم يجز، وذكر مثلاً يوضح به التقارب في المعنى، ففي نحو قولك: مررت في زيد، وكتبت إلى القلم، فلا يصلح هنا إقامة الحرف مقام صاحبه؛ فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز⁽¹²⁾.

والزجاجي يخصص جزءاً كبيراً من كتابه لنيابة الحروف بعضها مكان بعض، في نحو: (اللام) مكان (على)، ومكان (إلى)، في قوله تعالى: ((وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ))، أي: عليه، والعرب تقول: سقط لفيه، أي: على فيه، وقوله تعالى: ((بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا))، أي: إليها، و(في) بمعنى الباء: ((فِي ظِلِّ مَنِّ الْعَمَامِ))، وبمعنى (إلى): ((فَتَهَاجِرُوا فِيهَا))⁽¹³⁾، وابن جنِّي يعقد باباً في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ويرى أنَّ النَّاسَ تتلقَى هذا الباب مغسولاً بارداً من الصَّنْعَةِ، ومن ذلك (إلى) تكون بمعنى (مع) في قوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))، أي: مع الله، وأكَّد ابنُ جنِّي ما ذكره ابنُ السراج بأنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كَلِّ موضعٍ وعلى كَلِّ حالٍ فلا⁽¹⁴⁾.

والرَّمَّانِي في حديثه عن حروف الجرِّ جعل (عن) بمعنى الباء: ((وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى))، أي: بالهوى، وفي بعض المواضع نقل قول الكوفيين وضعفه في نحو مجيء (في) بمعنى (على) في قوله تعالى: ((وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ)) ، و(من) بمعنى (عن)، نحو: رميت من القوس، أي: عن القوس، وبمعنى الباء: ((يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)) ، أي: بأمر الله⁽¹⁵⁾.

وابن فارس في باب (الباء) عدّها واقعة في موقع (عن) في نحو قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ))، أي: عن عذاب، وفي موقع (من) في نحو قوله تعالى: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا))، أي: منها⁽¹⁶⁾.

والهروي يعقد باباً لدخول حروف الخفض بعضها مكان بعض، وأنَّ ذلك قد جاء في القرآن الكريم وفي الشعر، وفصل القول في حروف الجرِّ التي تنوب عن بعضها، وأورد الشواهد لكلِّ ذلك⁽¹⁷⁾.

وابن هشام في حرف الباء يذكر ما تنوب عنه من المعاني، فهي تأتي بمعنى (في)، نحو: ((وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ))، والمجازة كـ(عن): ((فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا))، وبمعنى (على): ((مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ))⁽¹⁸⁾، وعزاً كلَّ ذلك إلى الكوفيين، ووصف مذهبهم بأنَّه أقلُّ تعسفاً⁽¹⁹⁾.

وخاصة ما سبق من أقوال عن النيابة : استعمال بعض حروف الجرّ في مكان بعض⁽²⁰⁾، أو إقامة بعض حروف الجرّ مقام بعضها⁽²¹⁾، أو دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض⁽²²⁾ .

النيابة بين السماع والقياس : استخلص البطليوسي بعد ذكره لعدم صحة قول المنكرين للتناوب، ورأي المجيزين له، وقصرهم له على مواضع محددة، أنّ التناوب مقصور على السماع غير جائز القياس عليه⁽²³⁾.

وفصل المالقي القول في ذلك بأنه مقصور على السماع في الحروف التي لا تتقارب معانيها؛ لأنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً إلا إذا كان معناهما واحداً، فإن كان معناهما واحداً والكلام الذي يدخلان فيه واحداً، أو راجعاً إليه ولو على بُعد صحّ القياس، في نحو قوله تعالى: ((وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا))، فاللام بمعنى (إلى)؛ لأنّ (إلى) يقرب معناها من معنى اللام، وكذلك لفظها؛ فلنقرب معناها عدّ التناوب بينهما قياساً⁽²⁴⁾.

3 - التّضمين النّحوي: تعريفه في اللغة والاصطلاح :

في اللغة: صَمِنْتُ الشَّيْءَ أَصْمَنْتُهُ صَمَانًا، فأنا ضامنٌ، وهو مَضْمُونٌ وَضْمِينٌ، وَضَمَنْتُهُ الشَّيْءَ تَضْمِينًا فَتَضْمَنْتُهُ عَنِي: غَرَمْتُهُ، وكلُّ شيءٍ جعلته في وعاءٍ فقد صَمَنْتُهُ إِيَّاهُ، وَالضَّمِينُ الكَفِيلُ، وَضَمِنَ الشَّيْءَ بِهِ: كَفَلَ بِهِ، وَضَمَنْتُهُ إِيَّاهُ: كَفَلْتُهُ، وَضَمِنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ: إِذَا أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ كَمَا تُودِعُ الوِعَاءَ المتاعَ والمَيْتَ القَبْرَ⁽²⁵⁾.

وفي الاصطلاح: قبل تعريفه في الاصطلاح يجدر بالباحث أن يتتبع التضمين النحوي منذ بداية الحديث عنه عند النحاة إلى أن استقرّ تعريفه عندهم .

لم يصرح النحاة الأوائل بمسمى التضمين إلا أنّهم ذكروا في ثنايا كلامهم ما يشير إلى مفهومه، فسيبويه في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ذكر أمثلة، منها: سَمَيْتُهُ زَيْدًا، وكسيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت: دعوته التي تجري مجرى سَمَيْتُهُ، وإنّ عَنَيْتِ الدُّعَاءَ إِلَى أمرٍ لم يجاوز مفعولاً واحداً⁽²⁶⁾، وفي (باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولُ فيه شيءٌ واحد)، ذكر في آخر الباب ما يشير إلى التضمين: «ومِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الكَلَامِ»⁽²⁷⁾، وقوله: «باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لا تساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار»⁽²⁸⁾، وفي حديثه عن (حسبك) قال: «حسبك وزيداً؛ لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على

المُضْمَر، نَوُوا الفعل، كأنه قال: حسبك ويحسب أذاك درهم... حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل»⁽²⁹⁾، وفي موضع آخر: «فجاؤوا بالاسم على بناء ما معناه كمعناه، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى»⁽³⁰⁾.

فالتضمين مظهر من مظاهر اتساع اللغة العربية، والتوسع شائع في كلام العرب .

والفراء في حديثه عن قوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))، علل صحة استعمال (إلى) مكان (مع) أن المعنى على تضمين (إلى) معنى الضم، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي: إذا ضمت الذود إلى الذود صارت إبلاً، وكذا في قوله تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم⁽³¹⁾.

وابن جني أول من أفرّد فصلاً للحديث عن التضمين، وذكر الأمثلة التي توضحه، فقال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»⁽³²⁾، ثم ذكر شاهداً من كتاب الله - عز وجل - ((أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ))، فالرفث هنا مُضْمَنٌ معنى الإفشاء؛ لذلك عُدِّي بـ(إلى)، وأصل الرفث أن يُعدَّى بالباء أو (مع)، ولا يُعدَّى بـ(إلى)، ومجيء (إلى) مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعنى الإفشاء، وفي موضع آخر يقول: «فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه»⁽³³⁾، وجعله ابن جني من باب الحمل على المعنى، ووصفه بأنه بحر لا يُنكش، أي: لا ينتهي ماؤه، وحاجته إلى قوة النظر وملاطفة التأول⁽³⁴⁾.

وأورد الزمخشري عبارة التضمين في تفسيره لقوله تعالى: ((وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ))، فقال: «وإنما عُدِّي بـ(عن)؛ لتضمين (عدا) معنى: نبا وعلا، في قولك: نبتت عنه عينه، وعلت عنه عينه؛ إذا اقتحمته، ولم تعلق به»⁽³⁵⁾، ولم يبعد ابن يعيش كثيراً عما ذكره ابن جني، فبعد عرضه لقول من جعلوا (إلى) بمعنى (مع)، واحتجاجهم بقوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))، قال: «والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معمله بحرفٍ، والآخر يصل بآخر؛ فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر»⁽³⁶⁾.

والرّضي يجعل الأولى في قوله تعالى: ((لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)): أن يُضْمَنَ اللازمُ معنى المُتَعَدِّي، أي: لألزمناكَ صِرَاطَكَ؛ حتى لا يُحْمَلَ على الشُّذُوذِ؛ لأنَّ الفعلَ قد يَضْمَنُ معنى غيره فيتعدَّى تعديته، كما في قوله تعالى: ((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ))، أي: يَعْدِلُونَ ويتجاوزُونَ عنه (37).

وعبّر أبو حيان عن التضمين بقوله: « إذا شِيبَ اللازمُ معنى فِعْلٍ متعدٍ فأكثرُ ما يكونُ فيما يَتَعَدَّى بحرفٍ جرٍّ، فيصيرُ يَتَعَدَّى بنفسه » (38)، وذكر ابن القيم في توجيهه قوله تعالى: ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)) أنَّ الفعلَ تَضَمَّنَ معنى فعلٍ متعدٍ كأنه نَحَلَ القومَ وميَّزهم وسبرهم (39).

وعقد ابن هشام بابًا لأمر كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية جعل قاعدته الثالثة: قد يُشْرِبُونَ لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حُكْمَهُ، ويُسمَّى ذلك تَضْمِينًا، وذكر الشَّوَاهِدَ لذلك (40).

وتوسّع الزركشي في معنى التضمين فجعله في الأسماء والأفعال والحروف، فيُعْطَى الاسمُ معنى الاسمِ، وذلك أن تَضَمَّنَ اسمًا معنى اسمٍ؛ لإفادة معنى الاسمين جميعًا، كقوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) ضَمَّنَ حَقِيقٌ معنى: حريصٌ؛ ليفيد أنه محقوقٌ بقولِ الحقِّ وحريصٌ عليه.

وأما في الأفعال فإن تَضَمَّنَ فِعْلًا معنى فِعْلٍ آخرَ ويكونُ فيه معنى الفعلين جميعًا... (41)

وخلاصة ما سبق من الأقوال في التضمين: هو إشرابُ معنى فعلٍ لفعلٍ ليعاملَ مُعَامَلَتَهُ، وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى: أن يؤديَ فعلٌ أو ما في معناه في التعبيرِ مُؤَدَّى فعلٍ آخرَ أو ما في معناه فيُعْطَى حُكْمَهُ في التَّعْدِيَةِ واللزومِ، ومَنْ توسّعَ في التضمين فجعله: إيقاع لفظٍ موقعٍ غيره لتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهُ، واشتماله عليه .

فائدة التضمين وغرضه: إعطاء مجموع معنيين؛ وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، والكلمة تؤدي مؤدى كلمتين (42).

التضمين بين السماع والقياس: تتبعت أقوال النحاة عن التضمين، وهل يقاس عليه أم يقتصر على السماع، فوجدتها على قسمين: الأول: من يقصره على السماع، وعلى رأسهم ابن جني الذي تحدّث عن كثرة في اللغة، وأنه لا يكاد يُحَاطُ به، ولو جُمِعَ أكثرُه لجاءَ في كِتَابٍ صَخْمٍ، وأنه متى مرَّ بنا شيءٌ منه فعلينا أن نَتَّقِبَلَهُ، ونَأْنَسَ به .

وأقوال ابن جني في التضمين تدلُّ على أنه يقصره على ما هو مسموع، فلم يصرح بقياسيته (43).

وابن عقيل يصرِّح بأنَّ المشهورَ عَدَمُ قِيَاسِيَةِ التَّضْمِينِ، وَإِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَسْمُوعًا مِنَ الْعَرَبِ (44).

الثاني: أَنَّهُ يُنْقَاسُ، وَضَابِطُهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي يَجْتَمَعَانِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ لِهَمَا (45)،
ووضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة شروطاً لقياسية التضمين:

1 - تحقيق المناسبة بين الفعلين . 2 - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَّن معها اللبس . 3 -
ملاءمة الذوق العربي .

وأوصى المجمعُ ألا يُلجَأَ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي (46).

الخلاف بين البصريين والكوفيين في التضمين والنيابة:

الخلاف الوارد في كثير من كتب النُّحَاة في نسبة القول بالنيابة والتضمين يفتقد إلى الدِّقَّة في عزوه للنيابة بين
حروف الجرِّ إلى الكوفيين، والتضمين في الأفعال إلى البصريين (47)، وهي مسألة تحتاج إلى إعادة النظر في
أقوال النُّحَاة، وسأوردُ أقوال النُّحَاة بصريهم وكوفيهم؛ لأصل إلى رأيهم من خلال ما ذكروا .

وأول من ذكر رأي المدرستين الرُّمَانِيَّ فنسب القول بالنيابة إلى الكوفيين، وجعل قولهم مرجوحاً بقوله: زعم
الكوفيون، وذلك في سياق حديثه عن حرف الجرِّ (في) ومعانيها، فالكوفيون يرونها بمعنى (على) في قوله تعالى:
(وَلَا صَلِّبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))، وفي قول الشاعر (48):

هُم صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ ... فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

ثم انتقل إلى رأي البصريين وأنَّ (في) على بابها، وفي حرف الجرِّ (من) ذَكَرَ رَأْيَ الكوفيين وَأَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى
(عَنْ) نحو: رميت من القوس، بمعنى: رميت عن القوس، وبمعنى الباء، نحو: ((يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ))، أي:
بأمر الله (49).

ولكن بتتبع أقوال النُّحَاة التي سبق ذكرها في التضمين والنيابة وجدنا مَنْ يَقُولُ بِالنِّيَابَةِ مِنَ البصريين، وَمَنْ
يقول بالتضمين مِنَ الكوفيين.

فسيبويه يذكر الاتساع في حروف الجر⁽⁵⁰⁾، وأبو عبيدة يذكر مجاز الأدوات اللواتي لهنّ مواضع شتى، ومجيء الأداة في بعض تلك المواضع لتلك المعاني، ويستشهد بقوله تعالى: ((وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))، وقوله تعالى: ((الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) معناه: من الناس⁽⁵¹⁾.

وابن قتيبة عقد باباً لدخول بعض الصفات مكان بعض، وذكر الشواهد ووجهها إلى النيابة في الحروف...⁽⁵²⁾، والمبرد يبسط القول في دخول حروف الإضافة بعضها على بعض ويستشهد بقوله تعالى: ((يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ))، أي: بأمر الله، وقوله تعالى: ((أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمْعُونَ فِيهِ))، أي: يستمعون عليه⁽⁵³⁾

وابن السراج يفصل ما ذكره سيبويه مجملاً من اتساع العرب في حروف الجرّ فتقيم بعضها مقام بعض، ويضع لذلك شرطاً، وهو تقارب المعاني⁽⁵⁴⁾.

كلّ ما سبق من آراء هي لنحاة بصريين متقدمين قالوا بالنيابة في الحروف، وإن كانت أقوالهم لم تتجاوز ما هو مسموع، وما تقاربت فيه المعاني.

وفي مقابل ذلك نجد الفراء يضمن الأفعال معاني أفعال آخر، ففي قوله تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ))، معناه: لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم، فلم يجعل (إلى) بمعنى (مع) إلا بما في الفعل من معنى الضم والإضافة⁽⁵⁵⁾.

فخلاصة ما سبق أنّ نسبة القول بالنيابة في حروف الجرّ إلى الكوفيين، والقول بالتضمين إلى البصريين ليس على إطلاقه فالبصريون قالوا بالتضمين مع جواز النيابة في بعض المواضع إذا تقاربت معاني حروف الجرّ.

والكوفيون قالوا بالنيابة بين حروف الجرّ، وجوزوا التضمين في بعض المواضع.

والسيد البطلوسي يرد على المذهبين في باب دخول بعض الصفات مكان بعض، وذكر أنّ هذا الباب أجازته قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين عنده نظر...

وختم رأيه بخلاصة مفادها أنّه إذا لم يصح إنكار المنكرين، وكان المجيزون له لا يجيزونه في كلّ موضع ثبت أنّه موقوف على السماع، فلا يجوز القياس عليه، ثم انتقل إلى رأي البصريين فلم يجد أحسن مما ذكره ابن جني في كتاب الخصائص⁽⁵⁶⁾، فنقله وعضده بما يقويه من الحجج، وأكد على وجوب حمل ما ورد من هذا الباب على نحو تلك التأويلات، وكلّ ذلك مقصور على السماع، ولا يجوز القياس عليه⁽⁵⁷⁾.

المبحث الأول: تضمين الفعل (فسق)، ونيابة حرف الجرّ (عن)، في قوله تعالى:

((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)) [الكهف: 50].

الفسق: التّركُ لأمرِ الله، وقد فسقَ يفسقُ فسقًا وفسوقًا، وحرف الجرّ (عَنْ) معناه المجاوزة والتباعد، وهو

أشهر معانيها، ولم يُثبت لها البصريون سوى هذا المعنى، كما يقال: رميت عن القوس .

والفعل فسق لا يتعدى بـ(عن)؛ لذا ذهب بعض المفسرين والنحويين إلى القول بالتضمين في الفعل (فسق)؛

ليصح تعلق (عن) ومجرورها به، ويستقيم معه المعنى، فيصير إلى معنى: خرج عن أمر ربّه، وعن طاعته،

وذلك نحو قول العرب: فسقت الرّطبة من جلدها أو قشرها، إذا خرّجت منه⁽⁵⁸⁾، وسُميت الفأرة فويسقة؛ لخروجها

من جحرها على النَّاس، وتكون (عن) على بابها من المجاوزة، أي: خرج مجاوزًا أمر ربّه⁽⁵⁹⁾.

وذكر أبو عبيدة أنّ الفعل مضمّن معنى: جار عنه وكفر به⁽⁶⁰⁾، ومن ذلك قول رؤبة⁽⁶¹⁾:

يَهْوِينَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا ... فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

وأضاف بعض المفسرين معنى: عدل عنه ومال؛ لأنّ الفسق إنّما هو الانعِدالُ عن القصد، والميلُ عن

الاستقامة؛ كما تقول: أحجمتُ عن الطّعام، بمعنى: كففتُ عنه، وما أكلته⁽⁶²⁾ .

وزاد ابنُ عاشور معنى التّرك والابتعاد عمّا أمره الله به⁽⁶³⁾ .

فكلُّ الأقوال السابقة مجمعة على تضمين الفعل (فسق) معنى: الخروج والابتعاد والميل والعدول، وبذلك

يستقيم المعنى، ويصح تعلق (عَنْ) ومجرورها بالفعل.

وَحَمَلَتْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْمُفَسِّرِينَ (عَنْ) عَلَى النِّيَابَةِ؛ فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى السَّبَبِيَّةِ، بِمَعْنَى (الْبَاءِ)، فَأَتَاهُ

الفسق لما أمرَ فعصى، فَكَانَ سَبَبَ الْفِسْقِ أَمْرُ رَبِّهِ، كَمَا تَقُولُ: أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ، وَكَسَوْتُهُ عَنْ عُرْيٍ⁽⁶⁴⁾،

فالمعنى: كَانَ سَبَبَ فَسْقِهِ الْأَمْرُ بِالسُّجُودِ؛ لَمَّا كَانَ سَبَبَ الْإِطْعَامِ الْجُوعُ، وَسَبَبَ الْكِسْوَةِ الْعُرْيِ⁽⁶⁵⁾، فَنَابَ

الحرفُ (عَنْ) عَنِ الْبَاءِ فِي دَلَالَةِ السَّبَبِيَّةِ.

وَأَكَّدَ الْأَخْفَشُ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «عَنْ رَبِّ أَمْرٍ رَبِّهِ، نَحْوَ قَوْلِ الْعَرَبِ: أُتَخِمَ عَنِ الطَّعَامِ، أَيْ: عَنِ مَأْكَلِهِ

أُتَخِمَ»⁽⁶⁶⁾، وَنَقَلَ نَحْوَهُ الزَّجَّاجُ عَنِ قَطْرُبٍ⁽⁶⁷⁾، وَجَعَلَهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ))

[يوسف:82]، واعترض المبرّد على الأخفش في ذلك التقدير بأنه لا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنّ الفسوق معناه الخروج، ففسق عن أمر ربّه؛ أي: خرّج (68).

وأضاف أبو حيّان: بأمر ربّه، أي: بمشيئته وقضائه؛ لأنّ المشيئة يُطلقُ عليها أمرٌ (69).

وأولها القرطبي على معنى (بَعَدَ)؛ لأنّ الفسوق بعد أمر ربّه، فهو يحمل معنى السببية التي جعلت الفسوق مترتباً على أمره بالسُّجود، وامتناعه عن ذلك الأمر (70).

وردّ الشنقيطي ما أورده النُّحاة والمفسرون من معنى السببية في الآية، وأكّد صحة المعنى بتضمين الفعل (فسق) معنى: خرج، وهو معنى ظاهر لا إشكال فيه، فلا حاجة لقول مَنْ قال: إنّ (عن) سببية (71).

أمّا الشيخُ محمد الشُّعراوي فقد غلب على تفسيره للآية ما يراه من التّضمين، وعدم القول بالتّناوب في حروف الجرّ؛ ولكنّه مهّد لذلك برنط الآية بالآيات السابقة، وما فيها من ذكر الحِسَابِ، ووَضْعِ الكِتَابِ، وإشفاقِ المجرمين وخوفهم وتحسُّرهم على تفرّيطهم، وعدلُ الله في ذلك اليوم بين بني آدم، رَبطَ كلَّ ذلك بإبليس وعصيانه لربّه، واستكباره عن طاعة ربّه، وما أمره به من السُّجود لآدم - عليه السلام -، ففسقهُ خروجه عن الطاعة، ورجوعه إلى أصله، فهو جنس مختار في أن يفعل أو لا يفعل، فاختار الخُروج عن الأمر الذي أمره الله به، وهو السُّجود (72).

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه بعض النُّحاة والمفسرين، وتبعهم فيه الشيخ الشعراوي، وهو قولهم بتضمين الفعل (فسق) معنى: الخروج والعدول والميل، وبقاء حرف الجرّ (عَنْ) على بابه من المجاوزة هو المتّجه في الآية؛ لصحة تعدي الفعل ب(عَنْ)، واستقامة المعنى بذلك التضمين، ولأنّ التّوسع في الأفعال وتعديتها بما لا تتعدّى به؛ لتضمنها معنى ما يتعدى به ذلك الحرف أولى من التّوسع في الحروف.

المبحث الثاني: تضمين الفعل (سأل)، ونيابة حرف الجرّ (الباء)، في قوله تعالى:

((الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۗ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا))

[الفرقان:59] ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)) [المعارج:1]

الفعل سأل فعلٌ مُتعدٍ، وقد يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يقتصر على أحدهما فيتعدى إلى الآخر بحرف الجرّ، ويكون ذلك بحرف الجرّ (عَنْ)، نحو: سألت زيداً عن حاجته.

وفي الآيتين ورد الفعل متعديًا بالباء، وهو ما لم يكن معهودًا في الاستعمال، في مثل هذا السياق؛ لذا تعددت آراء المفسرين والنحويين في هاتين الآيتين .

ذهبت طائفة من المفسرين والنحويين إلى أن الباء نائبة عن (عن)، والمعنى: فاسأل عنه خيرًا، وسأل سائل عن عذاب واقع، و(خيرًا) منصوب بوقوع الفعل عليه⁽⁷³⁾، وتكروا ما يعضد ذلك، من كتاب الله - عز وجل - نحو: قوله تعالى: ((ثَوْرُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ)) [التحریم: 8]، أي: عن أيمنهم، وقوله تعالى: ((وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءِ بِالْغَمَامِ)) [الفرقان: 25]، أي: عن الغمام، ومن كلام العرب كقول علقمة بن العبد⁽⁷⁴⁾:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ

وقول ابن أحر⁽⁷⁵⁾: تُسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا ، أي: عن ابن أحر

وقول عنتر⁽⁷⁶⁾: هَلَّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي ، أي: عما لم تعلمي

وقول المرقش⁽⁷⁷⁾: هَلَّا سَأَلْتِ بِنَا فَوَارِسَ وَائِلٍ فَلَنَحْنُ أَسْرَعُهَا إِلَى أَعْدَائِهَا ، أي: عتًا .

ومن النحاة من قيّد ذلك المعنى بمجيئه بعد السؤال خاصة، وما ورد سوى ذلك فهو قليل، كما في قوله تعالى: ((وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءِ بِالْغَمَامِ)).

وكون الباء بمعنى (عن) هو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون⁽⁷⁸⁾، وتأولوا (الباء) بمعنى السببية، وأنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً⁽⁷⁹⁾، وأنكر ابن عصفور أن تكون الباء بمعنى (عن)، وعلق على ما استشهدوا به من الشواهد؛ بأنها لا حجة في شيء منها؛ لأنه قد يُصَوَّرُ أن تكون الباء للسبب؛ فإذا سألته عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء، أي: فاسأل بسببه خيرًا؛ لأنّ طلب السؤال منها عام، فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خير به⁽⁸⁰⁾.

وأضاف القرطبي أنّ أهل النظر يُنكرونها أن تكون الباء بمعنى (عن)؛ لأنّ في هذا إفسادًا لمعاني قول العرب⁽⁸¹⁾، فهو كقولك: رأيت به أسدًا، والمعنى: إن سألته وجدته خيرًا، وكقولك: لو لقيت فلانًا للقيك به الأسد، والمعنى فاسأل بسؤالك إياه خيرًا، فجعلوه من التجريد⁽⁸²⁾، وكقولهم: لو لقيت فلانًا للقيت به البحر كرمًا، والمعنى: فاسأل الله عن كل أمر⁽⁸³⁾ .

ووصف ابن هشام تأويل البصريين لها بالسببية بأنه بعيد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه أن المجرور هو المسؤول عنه⁽⁸⁴⁾، وأضاف الدماميني دليلاً على بُعد السببية في الآية، وذلك أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر سأغ لك أن تقول: سألت بزید، والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً، أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً⁽⁸⁵⁾.

ومن المفسرين من جعل الباء صلةً، والمعنى: فسألته خبيراً، أو فاسأله حال كونه عالماً بكل شيء⁽⁸⁶⁾.

ومنهم من جعلها على بابها، فالتقدير: فاسأل بسؤالك الذي تريد أن تسأل عنه خبيراً⁽⁸⁷⁾.

وذهب بعض المفسرين والنحويين إلى تضمين (سأل به) معنى: اعتن به، واهتم به، واشتغل به⁽⁸⁸⁾.

وضمنه ابن عصفور معنى الطلب، والمعنى: فاطلب به خبيراً؛ لأن السؤال طلب في المعنى، وعلل تجويز تضمين الفعل دون الحرف؛ بأن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأنت إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ؛ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد⁽⁸⁹⁾.

وكذا في قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)) [المعارج: 1] ضمن الفعل (سأل) معنى: دعا داعٍ بعذاب واقع، من قولك: دعا بكذا، إذا استدعاه وطلبه⁽⁹⁰⁾، وعلل ابن عاشور تعدية الفعل (سأل) بالباء؛ ليكون الفعل صالحاً لمعنى الاستفهام والدعاء والاستعجال⁽⁹¹⁾.

ومنهم من ضمنه معنى الاهتمام والاعتناء كآلية السابقة، وعد ذلك مجازاً عن الاهتمام والعناية؛ لذا عُدّي بالباء⁽⁹²⁾.

أمّا الشيخ الشعراوي فقد نظر إلى الفعل (سأل) في سياق الآية الوارد فيها، فإله - سبحانه وتعالى - خلق السماوات والأرض، واستوى على العرش، ومع ذلك لا نعرف كيف تمّ هذا الخلق؟ ولا نستطيع أن نطلع على تفاصيل هذا الخلق إلا إذا أطلعنا الخالق عليه؛ لأنه وحده الذي يعلم خبايا الأمور، وهذه أمور لم يطلع عليها أحدٌ فيخبرك بها، ثم فصل القول في الفعل (سأل)، وأن الإنسان لا يسأل عن شيء إلا إذا كان يجهله، والسؤال له مراحل، فقد يجهل الإنسان الشيء ولا يهتم به، ولا يتطلع إلى معرفته، فيكون واحداً من ضمن الذين لا يعرفون، وقد يجهل الشيء لكنه يهتم به؛ فيسأل عنه اهتماماً به؛ لذا تقول: أسأل به، وأسأل عنه، أي: أسأل اهتماماً به،

أي: بسبب اهتمامك به اسأل عنه خبيراً؛ ليعطيك ويخبرك بما تريد، فهو وحده الذي يعرف خبايا الأمور ودقائقها، وعنده خبر خلق السماوات، وخلق الأرض، ويعلم مسألة الاستواء على العرش؛ لذلك إن سألت عن هاتين المسألتين فلا تسأل إلا خبيراً، فالشيخ الشعراوي جعل الآية محتملة لتضمين الفعل (سأل) معنى الاهتمام فتكون الباء بمعنى (عن)، فالمعنى عنده: اسأل اهتماماً به، واسأل عنه خبيراً يخبرك بما تريد، وهو الله - سبحانه وتعالى - (93).

وفي الآية الأخرى: ((سَأَلُ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)) جعل الشيخ الشعراوي الباء بمعنى (عن)، والمعنى: سأل سائل عن عذاب واقع (94).

والقول بنيابة حرف الجرّ (الباء) عن (عَنْ) هو المنجّه؛ لأنّ السؤال عمّا سبق ذكره من خلق السماوات والأرض، والاستواء على العرش هو المقصود، فلا تسأل عنه إلا خبيراً به، ويقوي النيابة في الآية ما ورد من آيات نابت الباء فيها عن (عن)، كقوله تعالى: ((ثَوْرُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ))، وما سبق ذكره من الشواهد الشعرية .

المبحث الثالث: تضمين (أنصاري)، ونيابة حرف الجرّ (إلى)، في قوله تعالى:

((فَلَمَّا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) [آل عمران: 52].

حرف الجرّ (إلى) يدل على انتهاء الغاية، ورد في هذه الآية متعلقاً بـ(أنصاري)؛ مما أدى إلى تعدد آراء المفسرين والنحويين، فمنهم من جعلها على بابها دالة على انتهاء الغاية، فيكون المعنى: من ينصروني في السبيل إلى الله (95)، ومنهم من جعل معناها: مَنْ أَنْصَارِي مُضَافِينَ إِلَى اللَّهِ، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال (96)، أو يكون المعنى: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه (97).

ومنهم من ذهب إلى أنّ (إلى) نائبة عن (مع)، والمعنى: من أنصاري مع الله (98)، ونسب الرازي هذا القول إلى أهل اللغة خاصة (99)، ونسبه الثعالبي إلى الفقهاء (100)، وجعله ابن هشام مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين (101).

واستشهد ابن مالك بقول الشاعر (102):

بَرَى الْحُبُّ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ ... وَيَوْمًا إِلَى يَوْمٍ وَسَهْرًا إِلَى شَهْرٍ

وقول الآخر⁽¹⁰³⁾: وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى كَوَاعِبِ كَالذَّمَى ... بِيضِ الْوَجْهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمٌ

واعترض الزجاج على نيابة (إلى) عن (مع)، وأن ذلك القول ليس بشيء؛ لأن الحروف قد تقاربت في الفائدة، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناها واحد⁽¹⁰⁴⁾، وأضاف أبو البقاء العكبري: «وليس بشيء؛ فإن (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع)، ولا قياس يعضده»⁽¹⁰⁵⁾، وتبعهم الهمذاني بقوله: «وليس بالمتين إخراج الحرف عما وضع له مع وجود المنذوحة عنه»⁽¹⁰⁶⁾، ووصفه الثعالبي بالعجمة⁽¹⁰⁷⁾.

وجعلها أبو عبيدة نائبة عن (في)، أي: من أعواني في ذات الله⁽¹⁰⁸⁾.

وعدها الفارسي بمعنى (اللام)؛ ف(إلى) واللام يتعاقبان في هذا النحو عنده⁽¹⁰⁹⁾، أي: من أنصاري لله، فهي نظير قوله تعالى: (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ۗ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) [يونس: 35].

أمّا أكثر المفسرين والنحويين فضمّنوا النُصرة معنى الصِّم؛ ليصح معه تعلق حرف الجرّ به، وإبقاء حرف الجرّ على أصله، وخرجوا قول مَنْ قَالَ إِنَّ (إلى) بمعنى (مع) على جواز ذلك إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، والمعنى: من ينضاف في نصرتي إلى الله، ووضّح ذلك المعنى الفراء بقوله: «إذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح (إلى) مكان (مع)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير»⁽¹¹⁰⁾.

وفصل في ذلك ابن جنّي بقوله: «اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرفٍ والآخرُ بآخر؛ فإنّ العرب قد تتسع فتوقع...»⁽¹¹¹⁾، وفي تحليله للآية موضع الدراسة جلى مقصد المفسرين بقولهم: إنّ معنى (إلى الله): مع الله، ف (إلى) ليست في اللغة بمعنى (مع)، فلا تقول: سرتُ إلى زيد، وأنت تُريد: سرتُ مع زيد، وإنّما جازَ هذا التفسيرُ في هذا الموضع؛ لأنّ النبيّ إذا كان له أنصارٌ فقد انضموا في نصرتِهِ إلى الله، فكأنّه قال: مَنْ أنصاري مُنضمّين إلى الله، فعلى هذا فسّر المفسرون هذا الموضع⁽¹¹²⁾.

وبيّن المحققون من النّحاة السرّ في استعمال (إلى) في هذا الموضع: أنّك لو قلت: مَنْ ينصُرني مع فلان، لم يدلّ على أنّ فلاناً وحده ينصرك ولا بد، بخلاف (إلى) فإنّ نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها⁽¹¹³⁾.

أمّا الشيخُ محمد الشّعراوي فقد اتّجه إلى جعل (إلى) على بابها، أي: انتهاء الغاية، والمعنى: من يعينني معونة غايتها الله مع تضمين النّصرة معنى الانضمام، أي: مَنْ الذي ينصُرني كي ينضم إلى الله في النصر؟

وصور الحدث على أن عيسى - عليه السلام - كان أمام معسكرين، معسكر الإيمان، ومعسكر الكفر، فيسأل عن الذين بإمكانهم أن ينضموا إلى غاية هي الله، وربط فهم هذا المعنى بما ورد في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّصِرُوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ)) [محمد: 7] (114).

وتضمنين النُصرة معنى الضمّ هو المتّجه في الآية؛ ليستقيم تعدية النُصرة بـ(إلى) الدّالة على نصر محقق غايته واضحة لهم؛ لأنّها إلى الله .

المبحث الرابع: تضمين الفعل (أصلب)، ونيابة حرف الجرّ (في)، في قوله تعالى:

((فَلَا قُطِعَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) [طه: 71]

حرف الجرّ (في) يدل على الظرفية، ورد في قوله تعالى: ((وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) متعلقاً بـ(أصلب)؛ والمعنى المتبادر إلى الذهن أن الصّلب لا يكون (في)؛ بل يكون (على)؛ مما أدى إلى تعدد آراء المفسرين والنحويين في هذه الآية .

فقد جعل كثير من اللغويين والنحويين والمفسرين حرف الجرّ (في) نائباً عن (على)، والمعنى: لأصلبكم على جدوع النخل (115)؛ ليصح معنى الاستعلاء في الصّلب، وإنما صلّحت (في) موضع (على) في الآية؛ لأنّ المضلوب يُرْفَعُ في الخشبة في طولها (116)، والجذعُ يشتملُ على المضلوب، وقد أخذهُ من أقطاره، ولو قلت: زيد على الجبل، وفي الجبل يصلح؛ لأنّ الجبل قد اشتمل على زيد (117)، واستشهد أبو عبيدة بقول الشاعر (118):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدَعِ نَخْلَةٍ ...

وقول ابن مقبل (119): لا تُحَرِّزُ الْمَرْءَ أَحْجَاءُ الْبِلَادِ وَلَا ... يُبْنَى لَهُ فِي السَّمَاوَاتِ السَّلَالِيمُ

ونقل الأخص ما رواه يونس عن العرب: نزلت في أبيك، تريد: عليه (120)، وأضاف ابن قتيبة قول عنتر (121):

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِنَوَامٍ

وردّ النَّحَاسُ الْقَوْلَ بالنيابة في الآية، وعدم صحة ذلك عند أهل النّظر؛ لأنّ لكلِّ حرف معناه، وإنما يتقارب الحرفان لتقارب المعنى، وفي الآية كان الجذعُ مُشْتَمِلاً على مَنْ صَلَبَ، ولهذا دخلت (في)؛ لأنّه قد صار بمنزلة الظرف (122)، وتبعه ابن يعيش، وأضاف: « فليست (في) في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق

عنده»⁽¹²³⁾، وجعلها الألوحي على الاستعارة التبعية تشبيهاً لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه⁽¹²⁴⁾.

ومنهم من جعل حرف الجرّ (في) في الآية على بابه من الظرفية، فكأنه شبه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكّن الشيء الموعى في وعائه⁽¹²⁵⁾، وأنّ الجذع مكان ومقرّ للمصلوب مشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف⁽¹²⁶⁾، وقيل: إنّ فرعون نقرّ في الخشب وصلبهم في داخله، فصار ظرفاً لهم حقيقة؛ حتى يموتوا فيه جوعاً وعطشاً⁽¹²⁷⁾.

ورجّح المحققون من النحاة التضمين في الآية، وذلك بتضمين الفعل (صلب) معنى التمكّن والثبوت والاستقرار؛ فيعدى بـ(في) كما يُعدى الفعل تمكّن أو ثبت أو استقر، فكما يُقال: تمكّن في الشجرة، كذلك ما هو في معناه⁽¹²⁸⁾.

أمّا الشيخ الشعراوي فقد نظر إلى حرف الجرّ (في)، وما يؤول إليه المعنى معه في هذه الآية من دلالة على المبالغة في الصّلب تصليباً قوياً بحيث يدخل المصلوب في المصلوب فيه كأنه داخل فيه، فحرف الجرّ (في) على معناه الأصلي من الظرفية، ولا يليق بالأسلوب القرآني أن نجعل (في) بمعنى (على)؛ لأنّ (على) لا تؤدي ذلك المعنى المقصود في الآية، فلو قيل بذلك؛ لكان المعنى أخفّ، وكان الصّلب أقلّ قسوةً، فالقرآن لا يستعمل إلا ما يعطينا دقّة المعنى، بحيث إذا تغيّر الحرف اختلّ المعنى، وليقرب الشيخ الشعراوي صورة الصّلب والمبالغة فيه إلى الأذهان شبه ذلك بصورة محسوسة يعرفها الناس، وذلك مثل من يربط عود كبريت على إصبعه، ثم يشدّ عليه الرباط بقوة، فسيجد أن العود يدخل في اللحم، ساعتها تقول: العود في إصبعك، لا على إصبعك.

فالشيخ الشعراوي جعل حرف الجرّ (في) على أصله من الظرفية، وما ذهب إليه يعضده سياق القصة التي أراد فرعون فيها أن يعبر عن شدة تعذيبه لهم مقابل إيمانهم بموسى، فالمعنى مع (في) يناسب الشدة والقوة والقسوة في العذاب⁽¹²⁹⁾.

والمتّجه في الآية أن يكون حرف الجرّ (في) على معناه الأصلي من الظرفية، والفعل (أصلب) على ظاهره؛ لما في حرف الجرّ (في) من معنى الظرفية الدالة على شدة التعذيب في الصّلب، فالموقف موقف تهديد ووعيد بأشدّ أنواع العذاب.

المبحث الخامس: تضمين الفعل (اكتال)، ونيابة حرف الجرّ (على)، في قوله تعالى:

((الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ

يَسْتَوْفُونَ)) [المطففين: 2].

حرف الجرّ (على) يدل على الاستعلاء، ورد في هذه الآية متعلقاً بـ(اكتال)؛ والفعل (اكتال) لا يستقيم معناه بتعديته بـ(على)؛ مما أدى إلى تعدد آراء المفسرين والنحويين في هذه الآية.

ذهب أكثرهم إلى نيابة حرف الجرّ (على) عن (من)، والمعنى: اکتالوا من الناس، و(على) و(من) في هذا الموضوع يعتقان؛ لأنه حقّ عليه⁽¹³⁰⁾، ووصف النَّحَّاسُ قولهم بالضعف في العربية، وأنهم توهموا اتفاق المعنى⁽¹³¹⁾.

ومنهم من جعل (على) نائباً عن (عن)، أي: إذا اکتالوا عن الناس⁽¹³²⁾،

وربط بعض المفسرين بين هذا المعنى وسبب نزول الآية، فهي قد نزلت في أبي جهينة، كان رجلاً من أهل المدينة له صاعان يكيل بأحدهما على الناس، أي: عنهم⁽¹³³⁾، وفسرها بعضهم بأنها بمعنى: عند⁽¹³⁴⁾.

ومنهم من حمَلَ الفعلَ على تَضْمِينِهِ معنى: أَخَذَ، فتقول: اکتَلْتُ عَلَيْكَ، أَي: أَخَذْتُ مَا عَلَيْكَ، وَاكْتَلْتُ مِنْكَ، أَي: اسْتَوْفَيْتُ مِنْكَ، فالفعل اکتالَ على ذلك ضَمِّنَ معنى الأخذ فتعدى بـ(على)⁽¹³⁵⁾.

وجعل الزمخشري اکتيالهم من الناس اکتيالاً يَضُرُّهم، وَيُتَحَامَلُ فِيهِ عَلَيْهِمْ سَبَباً لاستعمال (على) بدل (من)؛ لتكوّن دالّةً على تضمّن الفعل (اكتال) معنى: تحامل، ومناسبةً تلك الحالة لمعنى الاستعلاء في (على)⁽¹³⁶⁾.

وضمّنه الرضي معنى التَّحَكُّمِ في الاکتيالِ والتَّسْلُطِ، فعُدِّي الفعل بـ(على)⁽¹³⁷⁾، وتبعه في ذلك أبو حيّان⁽¹³⁸⁾.

وأضاف أبو السعود معنى الاستيلاء؛ فلذلك عُدِّي بـ(على)، والمعنى: استولوا على الناس، وفيه إشارة إلى أنّه اکتيال مُضِرٌّ بهم⁽¹³⁹⁾.

أمّا الشيخُ الشَّعْرَاوِيُّ فقد فَصَّلَ في إيضاحِ علّةِ مجيء (على) مكان (من)؛ بأنّ القياس أن يُقال: اکتالوا من الناس، أي: أخذوا منهم كيلاً أو وزنًا؛ ولكنه قال: اکتالوا على الناس؛ فكأنّ الاکتيال ليس منهم؛ لأنّ (منهم) تدل

على المساواة، أمّا (عليهم) فتدلُّ على أنّ الذي اکتال له من السلطان ومن السّيطة والقهر ومن الإرهاب والتّمكّن ما لا يجعل للمكّتال منه سبباً في اختياره.

فقد استحضّر الشيخ الشعراوي صورة الاکتال في الآية، وما يصاحبها من قهر وسلطان ممن يكال له، وضعف وهوان ممن يكيل، فكانت (على) الدّالة على الاستعلاء هي ما يصرّ تلك الحالة أبدع تصوير (140).

والمتّجه في الآية أنّ يضمّن الفعل (اكتال) معنى: التّسلط، وحرف الجرّ (على) على أصل معناه (الاستعلاء)؛ لأنّه أقدر على رسم صورة الاکتال؛ لما فيها من معنى الاستعلاء، الدّال على قوة وسلطان من يكال له، وأخذه حقه كاملاً، وفي المقابل ضعف من يكيل، والدليل على ذلك أنّ من كان يكال له عندما كال للنّاس سلبهم حقهم

المبحث السادس: تضمين الفعل (يحفظون)، ونيابة حرف الجرّ (من)، في قوله تعالى:

((لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)) [الرعد:11]

حرف الجرّ (من) يدل على ابتداء الغاية، ورد في هذه الآية متعلقاً بـ(يحفظ)؛ ومنهم من علّفه بـ(معقبات)، فتعددت آراء المفسرين والنحويين في هذه الآية تبعاً لذلك .

فمن ذهب إلى تعلق حرف الجرّ (من) بـ(يحفظ) حمله على معنى السببية فهو نائب عن (الباء) الدّالة على السببية، فيكون المعنى: يحفظونه بأمر الله، وهو قول أكثر المفسرين والنحويين (141).

ومنهم من جعل حرف الجرّ (من) نائباً عن اللام، أو إلى، أي: يحفظونه لأمر الله فيه، أو يحفظونه إلى أن يأمر الله بالكفّ فيكفوا عنه (142)، وجعله بعضهم نائباً عن (عن)، أي: عن أمر الله يحفظونه (143)، كقولك: أطعمته عن جوع، وكسوته عن عري (144)، وتعقّب السّمين الحلبي هذا القول بأنّه ليس عليه معنى يليق بالآية الكريمة (145).

ومنهم من جعل (من) على بابها دالة على ابتداء الغاية، والمعنى: من الجن والإنس، يعني أنّ يراد بأمر الله: نفس ما يحفظ (146)، ومن فسّر المراد بالآية السلاطين والأمراء الذين لهم قوم من بين أيديهم ومن خلفهم، أولها على النّقي المقدّر (لا يحفظونه)، فحذف (لا)، فعلى هذا التّأويل تكون (من) متعلقة بـ(يحفظونه) (147).

وعدّ الألويسي هذا التقدير توهمًا؛ بل هو استعارة تهكمية على حدّ قوله تعالى: ((فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ))

[آل عمران:21]، فهو مستعار لظنه، وحقيقته (لا يحفظونه)⁽¹⁴⁸⁾.

وأما مَنْ عَلَّقَ الجَارَ والمَجْرورَ بـ(مُعَقَّبَاتٍ) فجعلها على التقديم والتأخير، أي: له معقبات من أمر الله يحفظونه مما يخافه⁽¹⁴⁹⁾، و(مِنْ) على هذا مرفوعة الموضع؛ لأنها صفة لـ(معقبات)، أو يتعلق بمحذوف، أي: كائنة من أمره تعالى⁽¹⁵⁰⁾، وأضاف بعضهم معنى بيان الجنس في حرف الجرِّ (مِنْ) عند تعلقها بـ(معقبات)⁽¹⁵¹⁾.

وردّ أبو حيّان القولَ بالتقديم والتأخير، وأنه لا حاجة إلى تقدير ذلك؛ بل وُصفت المعقبات بثلاث صفات في الظاهر، أحدها: من بين يديه ومن خلفه، أي: كائنة من بين يديه، والثانية: يحفظونه، أي: حافظات له، والثالثة: كونها من أمر الله⁽¹⁵²⁾.

ومن المفسرين والنحويين من حمل الآيّة على تَضْمِينِ الفعلِ (يحفظونه) معنى: يحرسونه، وَيَذُبُّونَ عنه، أو يَدْعُونَ له بالحفظ من نعمات الله رجاء توبته⁽¹⁵³⁾.

أمّا الشيخ الشعراوي فقد رأى أنّ من فسّر الآية على ظاهرها (الملائكة يحفظون الإنسان من الأمر المراد به من الله)، فذلك تفسير سطحي؛ فالملائكة لم تنزل لتعارض قدر الله، وهذا الحفظ لا يكون من الإنسان لذاته، أو من الملائكة ضدّ قدر الله، فالمعنى يَنْصَرِفُ إلى أنّ الملائكة يحفظون الإنسان بأمر من الله⁽¹⁵⁴⁾، فحرف الجرِّ (مِنْ) ناب عن (الباء) الدالة على السببية.

والمتّجّه في الآية ما ذهب إليه أكثر المفسرين والنحويين، وما ذكره الشيخ الشعراوي، من دلالة حرف الجرِّ (مِنْ) على السببية، فهي نائبة عن (الباء)؛ ليستقيم معنى الآية بذلك.

المبحث السابع: تضمين الفعل (خالف)، وزيادة حرف الجرِّ (عن)، في قوله تعالى:

((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [النور:63].

الفعل (خالف) يتعدى بنفسه، نحو: خالفت أمر زيد، و(إلى)، نحو: خالفت إلى كذا، ولم يتعدّ بـ(عَنْ)؛ لأنّ معنى (عَنْ) المجاوزة والبعد، وهو أشهر معانيها، ولم يُثبِت لها البصريون غير هذا المعنى.

وقد ورد الفعل (خالف) في الآية متعدياً بـ(عن)، فتعددت آراء المفسرين والنحويين في الآية.

فمنهم مَنْ عَدَّ حَرْفَ الْجَرِّ (عَنْ زَائِدًا، وَالْمَعْنَى: يَخَالِفُونَ أَمْرَهُ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «مَجَازُهُ: يَخَالِفُونَ أَمْرَهُ سِوَاءَ، وَ(عَنْ زَائِدَةَ»⁽¹⁵⁵⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا صِلَةً تَبَعًا لِتَسْمِيَةِ الْكُوفِيِّينَ لِلْحَرْفِ الزَّائِدِ⁽¹⁵⁶⁾).

وَخَطَأَ النَّحَّاسُ الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ (عَنْ) فِي الْآيَةِ، فَقَالَ: «وَرَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ قَوْلَهُ ((فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ)) مَعْنَاهُ: يَخَالِفُونَ أَمْرَهُ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأً عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوهِ⁽¹⁵⁷⁾؛ لِأَنَّ (عَنْ) وَ(عَلَى) لَا يَفْعَلُ بِهِمَا ذَلِكَ، أَي: لَا يَزِيدَانِ، وَ(عَنْ) فِي مَوْضِعِهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ»⁽¹⁵⁸⁾.

وَوَصَفَ مَكِّيَ الزِّيَادَةَ بِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيَّبُوهِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ خِلَافَ الْأَصْلِ⁽¹⁵⁹⁾.

وَالْمَعْنَى عِنْدَ النَّحَّاسِ وَمَنْ تَبَعَهُ: يَخَالِفُونَ بَعْدَ مَا أَمَرَهُمْ، كَمَا تَقُولُ: كَانَ الْمَطْرُ عَنْ رِيحٍ، وَأَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ، وَكَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ⁽¹⁶⁰⁾، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽¹⁶¹⁾:

وَتُضْحِي فَتِيثُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُؤُومُ الصُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَقْضُلِ . أَي: بَعْدَ تَقْضُلِ

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽¹⁶²⁾: قَرِيبًا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مَنِّي لَقَحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ أَي: بَعْدَ حِيَالِ .

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽¹⁶³⁾: وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ ، أَي: بَعْدَ مَنْهَلٍ .

وَضَمَّنَ أَكْثَرَ الْمَفْسَرِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ الْفِعْلَ (خَالَفَ) مَعْنَى يَصْحُ بِه أَنْ يَتَعَدَّى بِ(عَنْ)، وَتَعَدَّدَتْ تَأْوِيلَاتُهُمْ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَحَمَلَهُ الطَّبْرِيُّ عَلَى مَعْنَى يَلُودُونَ عَنْ أَمْرِهِ، وَيَدْبُرُونَ عَنْهُ مَعْرُضِينَ⁽¹⁶⁴⁾.

وَحَمَلَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى مَعْنَى الْإِنْحِرَافِ وَالْمَرَاوِغَةِ عَنْهُ، وَالْعُدُولِ عَنْ أَمْرِهِ⁽¹⁶⁵⁾، وَتَبَعَهُ الْبَاقُولِيُّ، وَوَصَفَ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى بِأَنَّهُ كَثِيرٌ، وَنَظَّرَهُ بِمَا ذَكَرَهُ سَيَّبُوهِ⁽¹⁶⁶⁾ فِي قَوْلِهِمْ: أَلَسْتَ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَحَمَلَ مَرَّةً عَلَى اللَّفْظِ وَأَجَازَ النَّصْبَ، وَعَلَى الْمَعْنَى فَمَنْعَ النَّصْبِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ الْإِثْبَاتُ⁽¹⁶⁷⁾.

وَحَمَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى مَعْنَى الصِّدِّ عَنْهُ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ الْمُنَافِقُونَ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ ذِكْرُ الْمُخَالَفِ وَالْمُخَالَفِ عَنْهُ⁽¹⁶⁸⁾.

وَحَمَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى مَعْنَى التَّبَاعِدِ وَالْحَيْدِ عَنْ أَمْرِهِ بِالْمُخَالَفَةِ، وَعَلَى الْإِثْبَاتِ بِ(عَنْ) بِأَنَّهُ أَوْلَى لِلتَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا الْغَرَضِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْمُخَالَفَةِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْبُعْدِ وَالْحَيْدِ، مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ ذَلِكَ فِيهِ⁽¹⁶⁹⁾.

وجعله العكبري بمعنى الخروج، أي: يخرجون عن أمره؛ لأنّ المخالفة خروجٌ عن الطاعة⁽¹⁷⁰⁾، ووصف أبوحيانٍ تعديّ الفعل بـ(عن) بأنّه أجوز؛ لأنّه نقل من الأضعف إلى الأقوى كما في أصل التعديّ⁽¹⁷¹⁾.

أمّا الشيخ الشعراوي⁽¹⁷²⁾ فقد ضمّن الفعل (خالف) معنى الإعراض، فليس المقصود مجرد المخالفة، فوجود حرف الجرّ (عن) أضاف معنى لم يكن لولا وجود هذا الحرف، فأضاف (عن) إلى المخالفة معنى الإعراض، فالمعنى: يعرضون عنه، والأمر يُراد به فعل الأمر، أو النهي من الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فافعلوا ما قاله ولا تخالفوه، ولا تعارضوه، وهو المعنى المراد هنا في الآية .

فجعل الشيخ الشعراوي لمجيء الحرف (عَنْ) في الآية مزية لم تكن دون وجوده، فقد أضاف إلى معنى المخالفة الإعراض عن الأمر، فهو مخالفة وإعراض .

وتضمن الفعل (خالف) معنى: الإعراض والإدبار والحيد والتباعد هو المتّجه في الآية؛ ليصحّ تعدية الفعل بـ(عن)، وليستقيم المعنى بذلك، وحرف الجرّ (عن) أضاف إلى معنى المخالفة معنى الإعراض والتباعد؛ لما فيه من معنى المجاوزة، فلا يصح جعله زائداً .

المبحث الثامن: نيابة حرف الجرّ (إلى)، وبقاؤه على أصله (انتهاء الغاية)، في قوله تعالى:

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)) [المائدة: 6].

حرف الجرّ (إلى) يدل على انتهاء الغاية، ورد في هذه الآية متعلقاً بـ(اغسلوا)؛ مما أدى إلى تعدد آراء المفسرين والنحويين، وتبع ذلك خلاف الفقهاء في تحديد الحكم في غسل اليدين في الوضوء .

فمن المفسرين والنحويين مَنْ جعل (إلى) على بابها دالة على انتهاء الغاية، والمعنى: غَسَلُ اليدين إلى المرفقين، فالمرفقان غايةٌ لما أوجب الله غَسْلَهُ مِنْ آخِرِ الْيَدِ، والغايةُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْحَدِّ، ونظَرَهُ بعضهم بقوله تعالى: ((ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة: 187]، فالليلُ غيرُ داخِلٍ فِي الصِّيَامِ؛ لأنَّ اللَّيْلَ غَايَةٌ لَصَوْمِ الصَّائِمِ، وبين الطبري⁽¹⁷³⁾ الصواب في ذلك عنده؛ بأنَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ مِنَ الْفَرْضِ الَّذِي إِنَّ تَرْكَهُ تَارِكٌ أَوْ شَيْئاً مِنْهُ، لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ مَعَ تَرْكِهِ غَسْلَهُ، فأما المرفقان وما وراءهما، فإنَّ غَسَلَ ذَلِكَ مِنَ النَّدْبِ الَّذِي نَدَبَ إِلَيْهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ بقوله: «أُمَّتِي الْعُرُّ الْمَحْجَلُونَ مِنْ آثَارِ الْوَضُوءِ، فمن استطاعَ منكم أن يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيُفْعَلْ». (174)

وأكد الزمخشري معنى الغاية في الآية، وجعل دخول غايتها في الحكم مرتبطاً بالدليل، وساق أمثلة يوضح بها ذلك، نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)) [البقرة:280]، فلو دخلت الميسرة في الحكم؛ لكان منظرًا في كلتا الحالتين معسرًا وموسرًا، وفي مقابل ذلك قوله تعالى: ((مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)) [الإسراء:1]، فالدليل ظاهر على دخوله؛ لوقوع العلم بأنه لا يسرى به إلى بيت المقدس من غير دخوله، وفي الآية: ((فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)) لا دليل على أحد الأمرين، فأخذ العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولهما في الغسل⁽¹⁷⁵⁾.

وربط ابن عطية دخول ما بعد (إلى) بكونه من نوع ما قبلها؛ لأنه إذا كان ما بعد (إلى) ليس مما قبلها فالحديث أول المذكور بعدها، وحكى قول المبرد: تقول: اشتريت الفدان إلى حاشيته أو إلى الدار، فعلى هذا يترجح دخول المرفقين في الغسل⁽¹⁷⁶⁾.

وأجاب الرازي عن تلك التساؤلات التي طرحها العلماء في هذه الآية بأن حد الشيء قد يكون منفصلاً عن المحدود بمقطع محسوس، فيكون الحد خارجاً عن المحدود، وهو كقوله تعالى: ((ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة:187]؛ فإن النهار منفصل عن الليل انفصلاً محسوساً، وقد لا يكون منفصلاً في نحو قولك: بعثك هذا الثوب من هذا الطرف إلى ذلك الطرف، فطرف الثوب غير منفصل عن الثوب بمقطع محسوس، فعلى ذلك فالمرفق لا يمتاز عن الساعد بمفصل معين؛ فوجب القول بإيجاب غسل كل المرفق⁽¹⁷⁷⁾.

وفسر ابن يعيش الغاية في الآية بأنها غاية في الإسقاط، فاليد اسم للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبط، فلما قال: (إلى المرفق)، صار إسقاطاً إلى المرفق، فالمرفق غاية في الإسقاط، فلم تدخل في الإسقاط، فهي واجبة الغسل⁽¹⁷⁸⁾.

ونقل ابن مالك قول ثعلب في قوله تعالى: ((وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)) بأن (إلى) مثل (حتى) للغاية، والغاية تدخل وتخرج، تقول: ضربت القوم حتى زيد، فيكون زيداً مضروباً، وغير مضروب، فيؤخذ هنا بالأوثق⁽¹⁷⁹⁾؛ أي: أن كون المرفق مدخلاً في الغسل هو المعمول به؛ لأنه أحوط الحكمين⁽¹⁸⁰⁾.

وجعل الرضي التحقيق في الآية: أنها بمعنى الانتهاء، أي: مضافة إلى المرفق⁽¹⁸¹⁾.

وعدها بعض المفسرين بمعنى (مع)، ونسب القول إلى بعض أهل اللغة، أي: مع المرفق، ولذا أوجبوا غسل المرفقين، وأنكروا على من جعل (إلى) في الآية للغاية؛ لأنها إذا كانت للغاية والحد فلا يدخل في المحدود⁽¹⁸²⁾.

وردَّ النَّحَّاسُ قول من قال: (إلى) بمعنى (مع) في الآية، ووصفه بالخطأ؛ لأنَّ اليدَ عندَ العرب من الأصابع إلى الكتف، وإثماً فرض غسل بعضها، فلو كانت بمعنى (مع)؛ لوجبَ غَسْلُ اليدِ كُلِّهَا، ولم يحتج إلى ذِكْرِ المرافق (183)، ووصف ابن عطية قولهم بالعجمة (184).

ومنهم من ضمَّنها معنى الصَّمِّ والجمع؛ ولذلك دخلت المرافق في الغسل (185).

أمَّا الشيخ الشَّعْرَاوِيُّ فقد جَعَلَ دلالتها في الآية على الغاية، وطرح سؤالاً عن دخول الغاية هنا أم لا؟

وبدأ بالإجابة عن ذلك السؤال بدخولها مرة، وعدم دخولها أخرى، ففي قوله تعالى: ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)) [الإسراء:1]، ف (إلى) هنا تقتضي دخول الغاية؛ لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد ذهب إلى المسجد الأقصى وصلَّى فيه، وفي قوله تعالى: ((ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة:187]، ف(إلى) في هذه الآية لا تدخل في الغاية؛ لأننا لا نصل الصوم الليل بالنهار؛ ولذا جاء الخلاف بين العلماء في الآية ((إلى المرفق))، هل تدخل المرافق في الغسل؟ فصار في عموم الاتفاق أن يدخل المرفق في الغسل احتياطياً؛ لعدم استطاعتنا تحديد المرفق من أين؟ وإلى أين؟ ونعرف أن هناك احتياطات للتعلُّق، فمرة نحتاط بالاتساع ومرة نحتاط بالتضييق، وضرب مثلاً لذلك بالصلاة في البيت الحرام فنحن نتجّه إلى الكعبة، وفي الطواف نطوف حول الكعبة والحطيم وهو جزء من الكعبة، ففي الصلاة احتياط بالنقص، وفي الطواف احتياط بالزيادة، فالاحتياط مرة بالنقص ومرة بالزيادة، وهنا في الآية احتياط في الوضوء بغسل المرافق فهو احتياط بالزيادة لا بالنقص (186).

ويرى الباحث أن بقاء حرف الجرِّ (إلى) على أصله في الدلالة على انتهاء الغاية هو المنجّه في الآية، والمرافق داخلة في الغسل؛ لأنَّ الغاية تدخل وتخرج، والأخذ في ذلك بالأوثق؛ ولأنَّ المرفق متصل بالسَّاعد، ولفعل النبي - صلى الله عليه وسلم -، والقول ببقاء الحرف على معناه في الأصل أولى من القول بالنيابة بين الحروف.

المبحث التاسع: نيابة حرف الجرِّ (على)، وبقاؤه على أصله (الاستعلاء)، في قوله تعالى:

أ ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ)) [الرعد:6].

حرف الجر (على) يدل على الاستعلاء، ورد في هذه الآية متعلقًا بالمغفرة، والمعنى لا يستقيم ببقائه على معناه الأصلي، فذهب أكثر المفسرين والتحويين إلى نيابة حرف الجر (على) عن (مع)، فهو بمعنى المصاحبة، أي: مع ظلمهم أنفسهم بالذنوب⁽¹⁸⁷⁾، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين، ومحل الجار والمجرور الحال، بمعنى: ظالمين لأنفسهم⁽¹⁸⁸⁾، وجعلها الرازي كقولك: رأيتُ الملكَ على أكله، أي رأيتُهُ حالَ اشتغاله بالأكل، فكذا هاهنا⁽¹⁸⁹⁾، وعضد ابن مالك⁽¹⁹⁰⁾ ذلك المعنى (المصاحبة) بما جاء في قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ)) [إبراهيم:39]، وقوله تعالى: ((وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)) [البقرة:177]، وقوله تعالى: ((فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ)) [القصص:25]، وقوله تعالى: ((أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ نِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ)) [الأعراف:63]، وأضاف شاهداً من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «إيذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه»⁽¹⁹¹⁾ أي: مع بلوى تصيبه.

واستدل الكوفيون بقول لبيد⁽¹⁹²⁾: كَأَنَّ مُصَفِّحَاتٍ فِي دُرَاهُ وَأَنْوَالًا عَلَيْنَهُنَّ الْمَالِي

أي: معهن المآلي، وقول الشماخ⁽¹⁹³⁾:

وَبُرْدَانٍ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ الْقَدِّ مَاعِزٌ أَي: مع ذلك.

واعترض أبو حيَّان على ما استشهدوا به، وتأوله بأن (على) في بيت لبيد على معناها؛ لأنَّ العرب تجعل ما أشرف على جزء من الجسم مشرفاً على الجسم كله. ونقل عن بعض شيوخه في قول لبيد السابق: أنه محمول عند البصريين على التضمين؛ لأنه يصف سحاباً ...

وأما ما استدل به ابن مالك من الشواهد القرآنية، والحديث الشريف فاعترض عليه بأنه لا دليل فيه، ويمكن حمل (على) في ذلك على موضعها مجازاً⁽¹⁹⁴⁾.

وردَّ ناظر الجيش على أبي حيَّان اعتراضه بقوله: «ولك أن تدعي أن (على) في هذه الآيات الشريفة والحديث الشريف للاستعلاء، وتقرير ذلك أن المستعلي على الشيء حائز لذلك الشيء متمكِّن...، وعلى هذا فالآية الأولى: قصد فيها الإخبار بأن مؤتي المال يؤتته مع أنه مُسْتَوْلٍ على حب المال قد تمكن منه باستعلائه عليه، وهو مع ذلك لا يمنعه الاشتغال على حبِّ المال من الإيتاء...»⁽¹⁹⁵⁾.

ورأى الكفوي أن (على) وإن كانت بمعنى (مع) إلا أنَّ لها مزية على (مع) لإفادتها التمكن دون (مع)⁽¹⁹⁶⁾.

أمّا الشيخ محمد الشعراوي فقد بدأ في تحليله بذكر ما يردده النحويون في مثل هذه الآية: أنّ حرفاً استعمل بدلاً من حرف آخر، فجاءت (على) نائبة عن (مع)، وأخذ ينقض قولهم، ويعقد مقارنة بين (على) و(مع)، ف(على) مكونة من ثلاثة أحرف، و(مع) مكونة من حرفين؛ فلماذا حذف الحق سبحانه الأختف وأتى ب(على)؟ لا بد أنّ وراء ذلك غاية، وهي تأكيد الله - سبحانه وتعالى- لنا أنّ ظلم الناس كان يقتضي العقوبة؛ ولكن رحمته سبحانه تسيطر على العقوبة.

وهكذا أدت كلمة (على) معنى (مع)، وأضافت لنا أنّ الحق سبحانه هو المسيطر على العقوبة؛ وأنّ رحمة الله تطغى على ظلم العباد، ومثّل ذلك قوله سبحانه: ((وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ)) [الإنسان:8]، أي: أنهم يحبون الطعام حباً جمّاً؛ لكن إرادة الحفاوة والكرم تطغى على حُبِّ الطعام، وكذا في قوله تعالى: ((وَهَبْ لِي عَلَى الْكَبِيرِ)) [إبراهيم:39]، فالكبير كان يقتضي عدم الإنجاب ولكن هبة الله علت على سنة الكبر.

فالمغفرة علت على الظلم، لأنّ الظلم يتطلب العقاب، ولكن رحمة الله ومغفرته علت على أنّ تعامل الظالم بما يستحق، فرحمة الله سبقت غضبه (197).

ويرى الباحث أنّ حرف الجرّ (على)، وإن كان كما ذكر النحويون أنّه نائب عن (مع)، ولكن مع زيادة معنى الاستعلاء بوجود (على)، فلا نقول (على) بمعنى (مع) ونتوقف؛ لأنّ (على) أضافت معنى علو رحمة الله على ظلم العباد؛ فاكتمت المعنى مزية بوجود (على)، لم يكن مع استعمال (مع).

الخاتمة :

النيابة والتضمين من المسائل النحوية التي يترتب عليها خلاف في فهم المراد من الكلام؛ لأنّ فهمه في هذه المسائل يكون تبعاً للفهم الناشئ من تعلق حرف الجرّ، وبقائه على أصل معناه، أو نيابته عن حرف آخر، أو القول بالتضمين في الفعل، وبقاء حرف الجرّ على معناه الأصلي، وتزداد أهمية معرفة ذلك إذا ارتبط بكلام الله - عز وجل - لذا فقد كان اختياري لتفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي؛ للبحث في الآيات التي قيل فيها بنيابة حرف الجر عن حرف آخر، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يصح به أن يتعدى بذلك الحرف، وقد اخترت ستة أحرف من أشهر حروف الجرّ، وهي: إلى، وفي، وعلى، ومن، وعن، والباء، ووقع اختياري لها في تسع آيات في كتاب الله - عز وجل - ، وفي الختام يطيب لي أن أدون أهم ما وقفت عليه في هذا البحث.

- يميل النحاة إلى القول بتناوب حروف الجرّ، ولا سيّما في كتبهم التي خصصت لحروف المعاني .

- نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مقصور على السماع في الحروف التي لا تتقارب معانيها، فإن تقارب المعنى فيهما وكان الكلام الذي يستعملان فيه واحدًا صحَّ القياس، كما في قوله تعالى: ((وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا))، فاللام بمعنى (إلى) لتقاربهما في المعنى .
- ذكر النُّحاة المتقدمون ما يشير إلى مفهوم التضمين دون تسميته، وذكروا الأمثلة التي توضَّحُه .
- يرى أكثر النُّحاة أن التضمين سماعي، ويقتصر فيه على ما كان مسموعًا عن العرب، ورأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته بشرط تحقيق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، وأمن اللبس مع ملائمة الذوق العربي .
- عدَّ ابن جنِّي التضمين في الأفعال من باب الحمل على المعنى .
- يتسع مفهوم التضمين ويضيق حسب النظرة إلى التضمين، فمن قصره في الأفعال جعله خاصًا بالأفعال، ومن توسع فيه جعله شاملًا للأفعال والأسماء والحروف، وبهذا المفهوم يغني التضمين عن النيابة .
- نسبة القول بالتضمين إلى البصريين، والقول بالنيابة إلى الكوفيين لا تصحُّ على إطلاقها؛ لأنَّ من البصريين مَنْ ذَكَرَ النِّيَابَةَ في الحروفِ، وَحَمَلَ عليها بعضَ المواضع، وَمِنَ الكوفيين مَنْ ذَكَرَ التضمينَ في الأفعال، وَخَرَجَ عليه بعضَ المواضع .
- يرى الشيخ الشعراوي أنَّ القول بالتضمين في الأفعال في كتاب الله -عزَّ وجلَّ- أولى من القول بنيابة الحروف بعضها مكان بعض، ويتَّضح ذلك في قوله: «وإن كان أهل اللغة قد قالوا: إنَّ حروف الجر ينوب بعضها فإننا لا نرضى هذا الجواب؛ لأننا إن رضيناها في أساليب البشر، لا يمكن أن نقبله في أساليب كلام الله»⁽¹⁹⁸⁾، ونقل قول أهل اللغة في قوله تعالى: في جذوع النخل، أنَّ (في) بمعنى (على) وعلَّق عليه بقوله: «لكن هذا تفسير لا يليق بالأسلوب الأعلى للبيان القرآني»⁽¹⁹⁹⁾، ويتَّضح ميله للتضمين كذلك في ترجيحه القول بالتضمين في تفسيره للآيات المحتملة للتضمين والنيابة، وما ذكر نيابته من الحروف فليست على طريقة النُّحويين؛ بل الحرف النائب صاحب المزية في المعنى، ولولاه لم يكن المعنى مستقيمًا .
- اتسم تفسير الشيخ الشعراوي للقرآن الكريم بلغة زاوجت بين العمق والبساطة، فصاحة في المفردات، مع تبسيطها وتقريبها؛ ليفهمها جميع النَّاس، ويخاطبُ كلَّ إنسان على قدر ثقافته، فمقاله على قدر المقام، وهذا هو السرُّ الذي أودع في حديثه .
- تتضح ثقافته اللغوية الموسوعية في تمكنه في النحو والصرف والدلالة والبلاغة .
- يعقد التشبيهات، ويضرب الأمثال التي تقرب الصورة لأذهان الناس بما يعايشونه في حياتهم اليومية، ومن ذلك حديثه في تفسير قوله تعالى: ((وَأَصْلَابِكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ))، ومعنى الظرفية في الآية، فسوَّر الصلب في النخل بصورة من يربطُ عودَ كبريت على إصبعه، ثم يشدُّ عليه الرباط بقوة، فسَيَجِدُ أنَّ العودَ يدخلُ في اللحم، فتقول: العودُ في إصبعك، لا على إصبعك؛ ليؤكد معنى الظرفية، وأنَّ حرف الجرِّ على أصل معناه .

- حسن تصويره للأحداث وتجسيدها، مع تأكيده لفهمه للآية بآيات أخر؛ تقوي ما ذهب إليه، كما في قوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))، فصوّره فريقيين، فريق المؤمنين، وفريق الكافرين، وعيسى - عليه السلام - يناديهم: من أنصاري إلى الله، وربط فهم هذا المعنى بما ورد في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّصَرُوا اللَّهَ بِنُصْرِكُمْ وَيُنَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ)).
- الاستطراد الموضوعي، ففي بعض المواضع يربط بين الموضوع وآيات قبله، وما يتعلق به من آيات فيها نفس القصة، ويحاول إيجاد الفروق في زيادة حرف في موضع دون موضع، أو اختلاف في ترتيب الجملة، وما يتبعه من اختلاف المعنى، كما في قوله تعالى: ((فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)).
- مما أضافه الشيخ الشعراوي وتفرّد به، تضمينه الفعل (خالف) في قوله تعالى: ((يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ)) معنى: أعرض؛ لذلك عُدِّي الفعل ب(عن)، ليضيف إلى معنى المخالفة معنى الإعراض، فهو يجعل لحرف الجرّ مزيةً في الموضع الذي جاء فيه مع فعلٍ لم يُسْتَعْمَلْ معه فيما هو معهودٌ من الكلام، وكذا في استعمال (على) في قوله تعالى: ((اكتألوا على الناس))، ففي التعبير بالحرف (على) من المزية في المعنى، ما ليس في (من) في هذه الآية، فالموقف فيه استعلاءٌ وقهرٌ وسلطانٌ ممن يكال له، وضعف وهوان ممن يكيل، فكانت (على) الدالة على الاستعلاء هي ما يصوّر تلك الحالة أبداع تصوير .
- مما ذكره الشيخ الشعراوي وتفرّد به في تفسيره لقوله تعالى: ((وَأُيَدِّكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ))، وما جاء من خلاف بين العلماء في دخول المرافق في الغسل، فذكر دخولها في الغسل احتياطاً؛ لعدم استطاعتنا تحديد المرفق من أين؟ وإلى أين؟ ونعرف أنّ هناك احتياطات للتعقل، فمرة نحتاط بالاتساع ومرة نحتاط بالتضييق، وضرب مثالاً لذلك بالصلاة في البيت الحرام فنحن نتجّه إلى الكعبة، وفي الطواف نطوف حول الكعبة والحطيم وهو جزء من الكعبة، ففي الصلاة احتياط بالنقص، وفي الطواف احتياط بالزيادة، فالاحتياط مرة بالنقص ومرة بالزيادة، وهنا في الآية احتياط في الوضوء بغسل المرافق فهو احتياط بالزيادة لا بالنقص.

الهوامش والتعليقات

- (1) مقدمة تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي (9) .
- (2) ينظر: موقع إمام الدعوة محمد متولي الشعراوي <http://www.sharawe.com/index.html> ، وبحث اجتهادات الشيخ الشعراوي النحويّة (152 - 158).
- (3) ينظر: تهذيب اللغة (نوب)، والصحاح (نوب)، ولسان العرب (نوب)، وتاج العروس (نوب) .
- (4) ينظر: الكليات (914) .
- (5) ينظر: الكتاب (217/4) .
- (6) ينظر: معاني القرآن (218/1) .
- (7) ينظر: مجاز القرآن (14/1) .
- (8) ينظر: أدب الكاتب (506 - 520) .

- (9) لسويد بن أبي كاهل في ديوانه (45)، وأدب الكاتب (506)، والكامل في اللغة والأدب (1001/2)، والمقتضب (318/2)،
وأما لي ابن الشجري (606/2)، وينسب لقراد الصاردي في الحماسة البصرية (264/1)، ولامرأة من العرب في الخصائص
(313/2) .
- (10) المقتضب (318/2) (139/4) .
- (11) الأصول في النحو (414/1)
- (12) ينظر: المصدر السابق (414/1)، ورفض المباني (370) .
- (13) ينظر: حروف المعاني (74 – 87) .
- (14) ينظر: الخصائص (306/2، 307) .
- (15) ينظر: معاني الحروف (95 – 98) .
- (16) ينظر: الصاحب في فقه اللغة (76، 77، 104) .
- (17) ينظر: الأزهية في علم الحروف (267-290)، ورفض المباني (144-145، 221)، والجنى الداني (40-47) .
- (18) ينظر: مغني اللبيب (132/2، 136، 138، 139) .
- (19) ينظر: المصدر السابق (180/2، 181) .
- (20) ينظر: الخصائص (306/2)، مجاز القرآن (14/1) .
- (21) ينظر: الأصول في النحو (414/1) .
- (22) ينظر: الأزهية في علم الحروف (267 – 290) .
- (23) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (264/2) .
- (24) ينظر: رفض المباني (222) .
- (25) ينظر: العين (ضمن)، وتهذيب اللغة (ضمن)، والصاحح (ضمن)، ولسان العرب (ضمن) .
- (26) ينظر: الكتاب (37/1) .
- (27) المصدر السابق (51/1) .
- (28) الكتاب (211/1) .
- (29) المصدر السابق (310/1) .
- (30) الكتاب (25/4) .
- (31) ينظر: معاني القرآن (218/1)، وشرح التسهيل (141/3) .
- (32) الخصائص (308/2)، وينظر: (53/1، 54) .
- (33) المصدر السابق (313/2) .
- (34) ينظر: الخصائص (435/2)، وأما لي ابن الشجري (224/1) .
- (35) الكشاف (581/3) .
- (36) شرح المفصل (15/8) .
- (37) ينظر: شرح الرضي (971/2)، وتمهيد القواعد (1727/4) .

- (38) التذييل والتكميل (13/7)، وينظر : الجنى الداني(46) والمساعد على تسهيل الفوائد (444/1) .
- (39) ينظر: بدائع الفوائد (478/2) .
- (40) ينظر: مغني اللبيب(67/6) .
- (41) ينظر: البرهان في علوم القرآن (338/3، 339) .
- (42) ينظر: الكشاف (581/3)، ومغني اللبيب (671/6)، والأشباه والنظائر (133/1)، والكليات(267) .
- (43) ينظر: الخصائص(310/2)، ومغني اللبيب (676/6) .
- (44) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (444/1) .
- (45) ينظر: التذييل والتكميل(13/7)، وارتشاف الضرب (1984/4)، وشرح التصريح (536/1)، والهمع (229/5).
- (46) ينظر: مجلة المجمع العدد (1) ص (180، 181)، (195-199) .
- (47) ممن نسب القول بالتضمنين إلى البصريين، والقول بالنيابة إلى الكوفيين الرماني في معاني الحروف (96، 98)، والمرادي في الجنى الداني (46)، والبطلوسي في الاقتضاب (262/2)، وابن الانباري في الإنصاف(266/1)، وابن هشام في المغني (179/2 - 181) .
- (48) ينظر: هامش (9) .
- (49) ينظر: معاني الحروف (95 - 98) .
- (50) ينظر: الكتاب (217/4) .
- (51) ينظر: مجاز القرآن (14/1) .
- (52) ينظر: أدب الكاتب (506 - 520) .
- (53) ينظر: المقتضب (318/2) .
- (54) ينظر: الأصول في النحو (414/1) .
- (55) ينظر: معاني القرآن (218/1) .
- (56) ينظر: الخصائص (308-313/2) .
- (57) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (262 /2 - 269)، ولكثرة ما ذكره من شواهد، وهي مما سيذكر في ثنايا البحث، فلم أذكرها في هذا الموضع .
- (58) ينظر: مجالس ثعلب (115/3) .
- (59) ينظر: الدر المصون (507/7)، وأضواء البيان (156/4) .
- (60) ينظر: مجاز القرآن (406/1) .
- (61) في ملحق ديوانه (192)، ومجاز القرآن (406/1)، والنكت والعيون (314/3)، وللعجاج في ملحق ديوانه (288/2)، والكتاب (94/1)، وبلا نسبة في الخصائص (432/2)، والمحتسب (43/2) .

- (62) ينظر: جامع البيان (42/18، 43)، ونزهة القلوب (350) .
- (63) ينظر: التحرير والتنوير (341/15)
- (64) ينظر: الكتاب (226/4) .
- (65) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (240/3) .
- (66) معاني القرآن (528/2) .
- (67) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (240/3) .
- (68) نقله الأزهري في تهذيب اللغة (315/8)، واللسان (308/10) .
- (69) ينظر: البحر المحيط (129/6) .
- (70) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (248/12) .
- (71) ينظر: أضواء البيان (156/4) .
- (72) ينظر: تفسير الشعراوي (8935) .
- (73) ينظر: تأويل مشكل القرآن (568)، والحجة للقراء السبعة (211/2)، وزاد المسير (22/6)، وارتشاف الضرب (4/1698)، والجنى الداني (41، 42)، ومغني اللبيب (136/2)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (2948/6)، والهمع (4/161)، وكفاية المعاني (38).
- (74) في شرح ديوانه (20)، وادب الكاتب (508)، وتأويل مشكل القرآن (568)، والأضداد (232)، وشرح الكافية الشافية (1189/2)، والتذليل والتكميل (196/11)، والمقاصد النحوية (1592/4)، وينسب لامرئ القيس في فتح القدير (258/2) .
- (75) في ديوانه (76)، وروايته: وَرُئِيتِ سَائِلِ عَنِّي حَفِيٍّ، فلا شاهد فيه، وأدب الكاتب (508)، وتأويل مشكل القرآن (568)، والمنصف (260/1)، وشرح المفصل (75/10)، والتذليل والتكميل (196/11)، وارتشاف الضرب (2390/5) وخزانة الأدب (198/5) .
- (76) في ديوانه (82)، (126)، وشرحه للتبريزي (171)، وجمهرة أشعار العرب (364)، وشرح القصائد السبع الطوال (342)، والأزهرية في علم الحروف (284)، وشرح المعلمات السبع للزوزني (215)، وأمالي ابن الشجري (425/1).
- (77) في ديوانه (84)، والمفضليات (234)، وشرح التسهيل (152/3)، والتذليل والتكميل (197/11)، وتمهيد القواعد (2941/6)
- (78) ينظر: البديع في علم العربية (262/1)، وكفاية المعاني (38) .
- (79) ينظر: مغني اللبيب (137/2، 138) .
- (80) ينظر: شرح الجمل (515/1)، والجنى الداني (42)، وارتشاف الضرب (1699/4)، والهمع (162/4) .
- (81) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (51/13) .
- (82) ينظر: الكشف (365/4)، والجامع لأحكام القرآن (51/13)، وارتشاف الضرب (1699/4)، والدر المصون (493/8)، وروح المعاني (57/19)
- (83) ينظر: البحر المحيط (465/6) .
- (84) ينظر: مغني اللبيب (138/2)، والهمع (162/4) .
- (85) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب (387/1) .

- (86) ينظر: مفاتيح الغيب (106/24)، وغرائب القرآن (252/5)، وفتح القدير (258/2) .
- (87) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (5245/18)، والدر المصون (493/8) .
- (88) ينظر: الاقتضاب (271/2)، والكشاف (365/4)، وإبراز المعاني (521)، والهمع (162/4)، وروح المعاني (57/19) .
- (89) ينظر: شرح الجمل (515/1).
- (90) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (73/4)(219/5)، والكشاف (205/6)، والدر المصون (445/10)، والبحر المديد (134/7)، وفتح القدير (875/2) .
- (91) ينظر: التحرير والتنوير (155/14) .
- (92) ينظر: روح المعاني (94/29) .
- (93) ينظر: تفسير الشعراوي (10490) .
- (94) ينظر: تفسير الشعراوي (2952) .
- (95) ينظر: المحرر الوجيز (137/3)، والجامع لأحكام القرآن (75/4) .
- (96) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (264/1)، والدر المصون (207/3)، واللباب في علوم الكتاب (258/5).
- (97) ينظر: الكشاف (561/1)، وإرشاد العقل السليم (64/2)، وفتح القدير (280/1) .
- (98) ينظر: معاني القرآن للأخفش (51/1)، وتأويل مشكل القرآن (571)، وغريب القرآن (106)، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز (212/1)، وشرح التسهيل (141/3)، وأنوار التنزيل (264/1)، والبحر المحيط (494/2) .
- (99) ينظر: مفاتيح الغيب (69/8)، وينظر: المنتخب من غريب كلام العرب (610/2)، والصاحح (خلا)، والصاحبي في فقه اللغة (104)، وفقه اللغة وأسرار العربية (397)، واللسان (خلا) .
- (100) ينظر: الجواهر الحسان (49/2) .
- (101) ينظر: مغني اللبيب (491/1)، والتنزيل والتكميل (162/11)، ارتشاف الضرب (1730/4) .
- (102) ينظر: شرح التسهيل (141/3)، والتنزيل والتكميل (163/11)، وتمهيد القواعد (2917/6) .
- (103) ينسب لكثير عزة ولم أجد في ديوانه، وهو في الأزهية في علم الحروف (274)، وأمالي الشجري (609/2)، وشرح التسهيل (141/3)، والتنزيل والتكميل (163/11) .
- (104) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (351/1) .
- (105) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (264/1) .
- (106) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (59/2) .
- (107) ينظر: الجواهر الحسان (49/2) .
- (108) ينظر: مجاز القرآن (94/1)، ومفاتيح الغيب (70/8)، وأنوار التنزيل (264/1)، وجامع البيان للإيجي (249/1).
- (109) ينظر: الحجة للقراء السبعة (141/2)، ومفاتيح الغيب (70/8)، والدر المصون (208/3) .
- (110) معاني القرآن (218/1) .

- (¹¹¹) الخصائص (308/2) .
- (¹¹²) ينظر: المصدر السابق (309/2)، وينظر: شرح المفصل (15/8)، والتذليل والتكميل (162/11)، وارتشاف الضرب (1731/4).
- (¹¹³) ينظر: التذليل والتكميل (164/11)، والجنى الداني (386) .
- (¹¹⁴) ينظر: تفسير الشعراوي (1489) .
- (¹¹⁵) ينظر: العين (221/8)، والجمهرة (1316/3)، وتهذيب اللغة (418/15)، والصحاح (2458/6)، والمحكم والمحيط (333/8)، ولسان العرب (529/1)، والجنى الداني (251)، والكليات (679) .
- (¹¹⁶) ينظر: معاني القرآن للفراء (324/1)، وجامع البيان (340، 339/18) .
- (¹¹⁷) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (368/3) .
- (¹¹⁸) سبق تخريجه في الهامش (10) .
- (¹¹⁹) في ديوانه (199)، ومجاز القرآن (190/1)، وغريب القرآن (426)، وإيضاح شواهد الإيضاح (471)، وشرح أبيات مغني اللبيب (96/5) .
- (¹²⁰) ينظر: معاني القرآن (51/1)، والصحاح (2458/6) .
- (¹²¹) في ديوانه (83)، وشرحه للتبريزي (177)، والمعاني الكبير (488/1)، وتأويل مشكل القرآن (567)، وشرح القصائد السبع الطوال (352)، والخصائص (312/2)، وشرح التسهيل (157/3)، والخزانة (485/9) .
- (¹²²) ينظر: معاني القرآن (405/1)، والصاحبي في فقه اللغة (128)، ومفاتيح الغيب (88/22) .
- (¹²³) شرح المفصل (21/8) .
- (¹²⁴) ينظر: روح المعاني (339، 338/16)، والتحرير والتنوير (265/16) .
- (¹²⁵) ينظر: الكشف (97/4)، والمفصل (284)، وإعراب القرآن للباقولي (806/3)، ومفاتيح الغيب (88/22)، وشرح المفصل (21/8)، والكتاب الفريد (435/4)، والبرهان في علوم القرآن (176/4) .
- (¹²⁶) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (897/2)، والدر المصون (76/8) .
- (¹²⁷) ينظر: البحر المحيط (243، 242/6)، والدر المصون (76/8) .
- (¹²⁸) ينظر: شرح المفصل (21/8)، وأمالي ابن الحاجب (256 /1)، ومغني اللبيب (180/2) .
- (¹²⁹) ينظر: تفسير الشعراوي (5162/9) (9325/15، 9326) .
- (¹³⁰) ينظر: معاني القرآن (246/3)، ومجاز القرآن (14/1)، وتأويل مشكل القرآن (379)، وجامع البيان (278/24)، ومعاني القرآن وإعرابه (297/5)، والحجة للقراء السبعة (268/3)، والهداية إلى بلوغ النهاية (8115/12)، والأزهرية (275) .
- (¹³¹) ينظر: إعراب القرآن (174/5)، والكتاب الفريد (358/6) .
- (¹³²) ينظر: بحر العلوم (456/3)، ومفاتيح الغيب (88/31، 89)، وتأويلات أهل السنة (454/4)، واللباب في علوم الكتاب (349/4) .

- (133) ينظر: تفسير السمعاني (177/6) .
- (134) ينظر: الكتاب الفريد (358/6)، والجامع لأحكام القرآن (177/19)، ونسبه القرطبي للطبري، ولم أجد هذا القول للطبري في تفسيره.
- (135) ينظر: معاني القرآن (246/3)، وإعراب القرآن (174/5)، والهداية إلى بلوغ النهاية (8115/12)، ومفاتيح الغيب (89/31)، والكتاب الفريد (358/6)، والجامع لأحكام القرآن (177/19)، والبحر المحيط (431/8) .
- (136) ينظر: الكشاف (334/6) .
- (137) ينظر: شرح الرضي (1230/2) .
- (138) ينظر: التذييل والتكميل (237/11)، والجنى الداني (478)، والهمع (186/4) .
- (139) ينظر: إرشاد العقل السليم (500/6) .
- (140) ينظر: ملحق تفسير الشعراوي (204) .
- (141) ينظر: تفسير مجاهد (405)، وتفسير مقاتل (369/2)، وتفسير عبد الرزاق (230/2)، ومعاني القرآن للفراء (60/2)، ومجاز القرآن (324/1)، وتأويل مشكل القرآن (574)، والمقتضب (318/2)، وجامع البيان (375/16)، ومعاني القرآن للنحاس (478/3)، والمحتسب (355/1) .
- (142) ينظر: زاد المسير (239/4) .
- (143) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (142/3)، وتفسير ابن أبي حاتم (2232/7)، ومعاني القرآن للنحاس (478/3) .
- (144) ينظر: الكتاب (226/4، 227)، والكتاب الفريد (660/3)، والجامع لأحكام القرآن (205/9) .
- (145) ينظر: الدر المصون (30/7)، واللباب في علوم الكتاب (268/11) .
- (146) ينظر: الوجوه والنظائر (440)، والتبيان في إعراب القرآن (754/2)، والدر المصون (29/7) .
- (147) ينظر: إعراب القرآن للباقولي (700/2)، والجامع لأحكام القرآن (206/9)، والبحر المحيط (365/5) .
- (148) ينظر: روح المعاني (162/13) .
- (149) ينظر: معاني القرآن للفراء (60/2)، والنكت والعيون (99/3)، والوسيط في تفسير القرآن المجيد (8/3)، وتفسير القرآن للسمعاني (82/3)، والكشاف (338/3)، والمحرم الوجيز (136/8)، ومفاتيح الغيب (26/19)، والجامع لأحكام القرآن (205/9) .
- (150) ينظر: المحتسب (355/1)، وإرشاد العقل السليم (198/4)، وروح المعاني (161/13) .
- (151) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (3693/5) .
- (152) ينظر: البحر المحيط (364/5)، والدر المصون (30/7)، واللباب في علوم الكتاب (268/11) .
- (153) ينظر: المحرم الوجيز (136/8)، والبحر المحيط (364/5)، والجواهر الحسان (363/3)، وروح المعاني (162/13) .
- (154) ينظر: تفسير الشعراوي (7240 ، 7805) .

- (155) مجاز القرآن (69/2)، وينظر: معاني القرآن للنحاس (567/4)، والهداية إلى بلوغ النهاية (5168/8)، والجامع لأحكام القرآن (248/12)، والبحر المحيط (437/6)، والهمع (192/4)، ونسب مثل ذلك القول للأخفش، ينظر: النكت والعيون (129/4)، وزاد المسير (401/5)، ومفاتيح الغيب (41/24)، وأتمودج جليل (361) .
- (156) ينظر: تأويلات أهل السنة (602/7)، وبحر العلوم (451/2)، والكشف والبيان (121/7) .
- (157) ينظر: الكتاب (230/4) .
- (158) معاني القرآن (567/4)، وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (77/2)، وارتشاف الضرب (1729/4) .
- (159) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (5168/8)، والدر المصون (449/8) .
- (160) ينظر: معاني القرآن (567/4)، غرائب التفسير (806/2)، والمفصل (402) .
- (161) لامرئ القيس في ديوانه (17)، وينظر: جمهرة أشعار العرب (259/1)، وأدب الكاتب (513)، والمسائل البصريات (753/2)، وسر صناعة الإعراب (575/2)، والأضداد لابن الأتباري (131)، وشرح المعلمات السبع للزوزني (41)
- (162) للحارث بن عباد في الأصمعيات (71)، والكامل في اللغة والأدب (776/2)، والفاخر (96)، والصاحبي في فقه اللغة (177)، وأمالي ابن الشجري (612/2)، وشرح التسهيل (161/3)، وخزانة الأدب (472/1) .
- (163) للعجاج في ديوانه (241/1)، ينظر: أدب الكاتب (513)، والمنتخب من غريب كلام العرب (617/1)، وأمالي ابن الشجري (612/2)، ومغني اللبيب (399/2)، وشرح أبياته (294/3) .
- (164) ينظر: جامع البيان (231/19)، والهداية إلى بلوغ النهاية (5168/8) .
- (165) ينظر: أمالي ابن الشجري (224/1)، والجامع لأحكام القرآن (248/12)، والبرهان في علوم القرآن (342/3) .
- (166) ينظر: الكتاب (31/3) .
- (167) ينظر: إعراب القرآن للباقولي (628/2) .
- (168) ينظر: الكشاف (328/4)، والبحر المحيط (76/8)، وأنوار التنزيل (510/2)، ومدارك التنزيل (792) .
- (169) ينظر: أمالي ابن الحاجب (268/1) .
- (170) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (979/2)، وشرح ديوان المتنبي (304/1)، وارتشاف الضرب (2089/4)، وسفر السعادة (828/2) .
- (171) ينظر: التذليل والتكميل (14/7)، وتمهيد القواعد (1727/4) .
- (172) ينظر: تفسير الشعراوي (10346) .
- (173) ينظر: جامع البيان (47/10) .
- (174) ينظر: مسند الإمام أحمد (137/14)، والجامع الصحيح (65/1)، وصحيح مسلم (216/1)، والمعجم الأوسط (277/2) .

- (175) ينظر: الكشاف(2/203)، وزاد المسير(2/178)، واللباب في علل البناء والإعراب(1/356)، والبحر المحيط(3/450) .
- (176) ينظر: المحرر الوجيز (4/366)، والجامع لأحكام القرآن (6/42)، والبحر المحيط(3/450).
- (177) ينظر: مفاتيح الغيب (11/162)، وينظر: شرح المفصل (8/15)، والإيضاح في شرح المفصل (2/144) .
- (178) ينظر: شرح المفصل(8/15)، ومغني اللبيب (6/27) .
- (179) ينظر: مجالس ثعلب(5/226) .
- (180) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/167)، والتذليل والتكميل (11/161، 162) .
- (181) ينظر: شرح الرضي (2/1149)، والهمع (4/154) .
- (182) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (3/1623)، ومعالم التنزيل (3/21، 22)، وتفسير القرآن العظيم (2/27) .
- (183) ينظر: معاني القرآن (2/271) .
- (184) ينظر: المحرر الوجيز (4/366)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/356) .
- (185) ينظر: شرح المفصل(8/15) .
- (186) ينظر: تفسير الشعراوي (2951) .
- (187) ينظر: الكشاف (3/334)، وشرح التسهيل (3/163)، والبحر المحيط (5/359)، والجنى الداني (476)، ومغني اللبيب (2/373)، والهمع (4/186) .
- (188) ينظر: التذليل والتكميل (11/231)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/269)، وتمهيد القواعد (6/2979) .
- (189) ينظر: مفاتيح الغيب (19/17)، واللباب في علوم الكتاب (11/255) .
- (190) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/163) .
- (191) ينظر: مسند الإمام أحمد (32/414)، والجامع الصحيح (3/12، 13)، والأدب المفرد (296)، وسنن الترمذي(5/631) .
- (192) في ديوانه (70)، وشرحه (90)، وأدب الكاتب(517)، والمنتخب من غريب كلام العرب (1/612)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب(2/289)، واللسان(صفح)، والتذليل والتكميل (11/232) .
- (193) في ديوانه (188)، والمنتخب من غريب كلام العرب (1/612)، والصحاح (مفر)، والمحكم (خلي)، وارتشاف الضرب (5/2440)، والتذليل والتكميل (11/232) .
- (194) ينظر: التذليل والتكميل (11/231 – 233) .
- (195) تمهيد القواعد (6/2979) .
- (196) ينظر: الكليات (629) .
- (197) ينظر: تفسير الشعراوي (7221، 7222، 8282) .
- (198) تفسير الشعراوي (5162) .
- (199) تفسير الشعراوي (9326) .
- فهرس المصادر والمراجع :

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف: القاهرة، ط(4)، 1993م .
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية: بيروت، 1399هـ/1979م .
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(1)، 1411هـ/1990م.
- الأزدي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله شحاته، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت، ط(1)، 1423هـ/2002م .
- الأزهرى، خالد عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1421هـ/2000م.
- الأزهرى، محمد بن أحمد الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط (1)، 2001م.
- الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: علي السباعي، وعبد الكريم العزباوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1994م .
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط(3)، 1387هـ/1967م .
- الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، شرح ديوان علقمة بن عبدة، تصحيح: محمد أبو شنب، خزانة الكتب العربية: الجزائر، 1925م .
- الألويسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني، تصحيح: محمد حسين العرب، دار الفكر: بيروت .
- امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف: القاهرة، ط(5)، 1990م .
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية: بيروت، 1418هـ/1997م .
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية: بيروت، 1407هـ/1987م .
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط(5)، 1993م .
- الإيجي، محمد بن عبد الرحمن الشيرازي، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1424هـ/2004م .
- الباقرلي، جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، ط(4)، 1420هـ .
- الباهلي، عمرو بن أحمر، شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: حسين عطوان، مجمع اللغة العربي: دمشق .
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية: القاهرة،

- 1375 هـ .
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، المطبعة السلفية: القاهرة، ط(1)، 1400 هـ .
 - البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق: عادل سليمان، مطابع الأوفست: القاهرة، 1408 هـ/1987 م .
 - البطلوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية: القاهرة، 1996 م .
 - البغدادي، عبد القادر عمر، خزانة الادب ولب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(4)، 1418 هـ/1997 م .
 - البغدادي، عبد القادر عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون: بيروت، ط(1)، 1414 هـ .
 - البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر وآخرون، دار طيبة: الرياض، ط(2)، 1414 هـ/1993 م .
 - البيهقي، عبد الله الكندي، كفاية المعاني في حروف المعاني، تحقيق: شفيق برهاني، دار اقرأ: دمشق، ط(1)، 1426 هـ/2005 م .
 - البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي ومحمود الأطرش، دار الرشيد: دمشق، ط(1)، 1421 هـ/2000 م .
 - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ط(2)، 1398 هـ/1978 م .
 - الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط(1)، 1418 هـ/1997 م .
 - الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية: بيروت، ط(2)، 1420 هـ/2000 م .
 - ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط(2) .
 - الثعلبي، أبو إسحاق أحمد، الكشف والبيان، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط(1)، 1422 هـ/2002 م .
 - الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط(1)، 1419 هـ .
 - ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ط (4) ، 1952 م .
 - ابن جنى، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواي، دار القلم: دمشق، ط(2)، 1413 هـ/1993 م .
 - ابن جنى، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة أحياء التراث: القاهرة، 1386 هـ/1966 م .

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف، إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم: القاهرة، ط(1)، 1373هـ/1954م .
- الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تخريج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(2)، 1422هـ/2002م .
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين: بيروت، ط(4)، 1407هـ/1987م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز: مكة المكرمة، ط(1)، 1417هـ/1997م .
- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدره، دار عمار: عمان، 1409هـ/1989م .
- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني: بغداد، 1402هـ/1982م .
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث: القاهرة، ط(1)، 1416هـ/1995م .
- الحنفي، القاضي محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم، ضبطه: محمد صبحي، دار الفكر: بيروت، ط(1)، 1421هـ/2001م .
- أبو حيّان، محمد بن يوسف الاندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(1)، 1418هـ/1998م .
- أبو حيّان، محمد بن يوسف الاندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1413هـ/1993م .
- أبو حيّان، محمد بن يوسف الاندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم: دمشق، ط(1)، 1419هـ / 1998م .
- الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، شرح ديوان عنتره، قدم له: مجيد طراد، دار الكتاب العربي: بيروت، ط(1)، 1412هـ/1992م .
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تصحيح: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت، ط(1)، 1428هـ/2007م .
- الذبياني، الشماخ بن ضرار، ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف: القاهرة، 1388هـ/1968م .
- رؤية بن العجاج، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة: الكويت .
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب أي التنزيل، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب: المملكة العربية السعودية، ط(1)، 1412هـ/1991م .
- الرازي، فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر، مفاتيح الغيب، تقديم: خليل الميس، دار الفكر: بيروت،

- 1423هـ/2002م .
- الرضي، محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط(1)، 1414هـ/1993م.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق: جدة، ط(2)، 1401هـ/1981م .
- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية .
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط(1)، 1408هـ/1988م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط(2)، 1406هـ/1986م .
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث: القاهرة، 1376هـ/1957م .
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان: الرياض، ط(1)، 1418هـ/1998م .
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال: بيروت، ط(1)، 1993م .
- الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، شرح المعلمات السبع، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة: بيروت، ط(2)، 1425هـ/2004م .
- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز، نزهة القلوب في تفسير غريب الكتاب العزيز، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة: بيروت، 1434هـ/2013م .
- السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر: بيروت، ط(2)، 1415هـ/1995م .
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط (3)، 1417هـ/1996م .
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، بحر العلوم، تحقيق: علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1413هـ/1993م .
- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، تفسير القرآن، تحقيق: غنيم عباس، دار الوطن: الرياض، ط(1)، 1418هـ/1997م .
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق، ط(3)، 1424هـ/2003م .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ط(2)، 1977م .
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية:

- بيروت، ط(1)، 1421هـ/2000م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي: بيروت، ط(3)، 1417هـ/1996م .
- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون، وعبد العال مكرم، عالم الكتب: القاهرة، 1421هـ/2001م .
- أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حرز الاماني، تحقيق: إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية: بيروت .
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(1)، 1413هـ/1992م .
- الشَّعْرَاوِي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، مطابع أخبار اليوم: القاهرة، 1997م .
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد: جدة .
- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، صححه: أحمد عبد السلام، المكتبة العصرية: جدة، ط(1)، 1424هـ/2003م .
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، تفسير عبد الرزاق، تحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1419هـ / 1999م .
- الضبي، المفضل، المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط(6)، 1383هـ/1963م .
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن احمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين: القاهرة، 1415هـ/1995م .
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط(1)، 1420هـ، 2000م .
- ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1419هـ/1998م .
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون: تونس، 1997م .
- العامري، ليبيد بن ربيعة، ديوان ليبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طلاس، دار المعرفة: بيروت، ط(1)، 1425هـ/2004م .
- العامري، ليبيد بن ربيعة، شرح ديوان ليبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإرشاد: الكويت، 1962م .
- العبسي، عنتر بن شدَّاد، ديوان عنتر، على نفقة خليل الخوري، مطبعة الآداب: بيروت، ط(4).
- العبسي، عنتر بن شدَّاد، شرح ديوان عنتر بن شدَّاد، صححه: أمين سعيد، المطبعة العربية: القاهرة.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي: القاهرة، 1374هـ/1954م .
- العجاج، عبد الله بن ربيعة، ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس: دمشق، 1971م .
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط(1)، 1428هـ/2007م .

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له: فواز الشعار، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1419هـ/1998م .
- ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد الله الانصاري، والسيد عبد العال، دار الفكر العربي: القاهرة، ط(2) .
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر: دمشق، ط(1)، 1402هـ/1982م .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحفيق: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي: القاهرة، 1396هـ/1976م .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي: القاهرة .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر العربي: بيروت، ط(1)، 1422هـ/2001م .
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي فاخر وآخرون، دار السلام: القاهرة، ط(1)، 1431هـ/2010م .
- الغرناطي، محمد بن أحمد بن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الارقم: بيروت، 1416هـ/1995م .
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني، الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي: القاهرة، 1977م .
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدرالدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث: دمشق، ط(1)، 1404هـ/1984م .
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، مطبعة المدني: القاهرة، ط(1)، 1405هـ/1985م .
- الفاسي، أبو العباس أحمد بن محمد، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد القرشي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1419هـ .
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف، عالم الكتب: بيروت، ط(3)، 1403هـ/1980م .
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال: بيروت .
- القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق: محمد الهاشمي، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط(1)، 1399هـ/1979م .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة: بيروت .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السد أحمد صقر، المكتبة العلمية، 1393هـ/1973م .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية: بيروت،

- 1398هـ/1978م .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنكوي، مطبعة دار المعارف: حيدر أباد، ط(1)، 1368هـ/1949م .
- القرشي، مجاهد بن جبر المكي، تفسير مجاهد بن جبر، تحقيق: محمد أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة: القاهرة، ط(1)، 1410هـ/1989م .
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ضبطه: صدقي العطار، دار الفكر: بيروت، 1422هـ/2002م .
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب: بيروت، ط(1)، 1408هـ/1987م .
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية: دمشق، 1394هـ/1974م .
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، إشراف: الشاهد البوشيخي، كلية الشريعة: جامعة الشارقة، ط(1)، 1429هـ/2008م .
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تحقيق: علي العمران، مجمع الفقه الإسلامي: جدة، 1424هـ .
- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط(1)، 1420هـ/2000م .
- كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن، ديوان كثير عزة، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة: بيروت، 1391هـ/1971م .
- كراع النمل، علي بن الحسن الهنائي، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد العمري، معهد البحوث العلمية: مكة المكرمة ط(1)، 1409هـ/1989م .
- الكرمانى، محمود بن حمزة، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران العجلي، دار القبلة: جدة، ط(1)، 1408هـ/1988م .
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط(2)، 1419هـ/1998م .
- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1426هـ/2005م .
- المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم: دمشق، ط(2)، 1405هـ/1985م .
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر: القاهرة، ط(1)، 1410هـ/1990م .
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية: بيروت .
- محمد، سهير أحمد، اجتهادات الشيخ الشعراوي النحوية، الجمعية المصرية للدراسات السردية، مكتبة الإسكندرية،

- 2016 م .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1412هـ/1992م.
 - المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي : القاهرة ، ط (3) ، 1415هـ/1994م .
 - المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1413هـ/1992م .
 - المرقش الأكبر، عمرو بن سعد، ديوان المرقشين، تحقيق: كارين صادر، دار صادر: بيروت، ط(1)، 1998م .
 - المفضل، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1974م .
 - ابن مقبل، تميم بن أبيّ بن مقبل بن عوف، ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي: بيروت، 1416هـ/1995م .
 - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، دار صادر: بيروت، ط (3)، 1414 هـ .
 - ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي فاخر وآخرون، دار السلام: القاهرة، ط(1)، 1428هـ/2007م .
 - النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط(1)، 1408هـ/1988م .
 - النَّسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: عبد المجيد حلبي، دار المعرفة: بيروت، ط(1)، 1421هـ/2000م .
 - النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية: القاهرة .
 - النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميران، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1416هـ/1996م .
 - الهروي، علي بن محمد النَّحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية: دمشق، ط(2)، 1413هـ/1993م .
 - ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي: الكويت، ط(1)، 1421هـ/2000م.
 - الهمذاني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد الفتيح، دار الزمان: المدينة المنورة، ط(1)، 1427هـ/2006م .
 - الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم: دمشق، ط(1)، 1415هـ/1995م .
 - الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب

- العلمية: بيروت، ط(1)، 1415هـ/1994م.
- اليشكري، سويد بن أبي كاهل، ديوان سويد بن أبي كاهل، شاعر العاشور، دار الطباعة الحديثة: البصرة، ط(1)، 1972م .
 - ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب : بيروت .
- الدوريات والمجلات :**
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية: القاهرة، الجزء الأول، 1353هـ/1934م .